دراسات عالمية



عهد أوباما
سياسة أمريكية للشرق الأوسط

ريتشارد هاس ومارتن أنديك
ووالتر راسل ميد



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 81

عهد أوباما

سياسة أمريكية للشرق الأوسط

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث الأجنبية، وتلك التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراسات عالمية

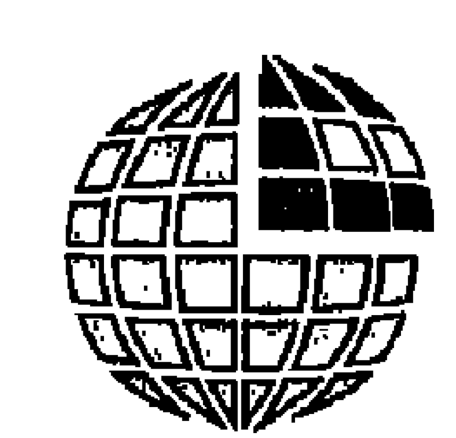
عهد أوباما
سياسة أمريكية للشرق الأوسط

ريتشارد هاس ومارتن أنديك

ووالتر راسل ميد

العدد 81

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of the two articles entitled "Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East" by Richard N. Haass and Martin Indyk and "Change They Believe In: To Make Israel Safe, Give Palestinians Their Due" by Walter Russell Mead. The two articles have been published by *Foreign Affairs* vol. 88, no. 1 (January/February 2009). The ECCSR is indebted to the authors and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-014-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-094-8

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

ما بعد العراق

استراتيجية أمريكية جديدة للشرق الأوسط

ريتشارد هاس ومارتن أنديك*

إذا أرادت إدارة أوباما تحقيق النجاح في الشرق الأوسط، فلسوف يتعين عليها تخطي مسألة العراق، وإيجاد السبل للتعامل وإيران تعاملاً بناءً، والتوصل إلى اتفاق إسرائيلي- فلسطيني بشأن الوضع النهائي.

سيواجه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في منطقة الشرق الأوسط، سلسلة من التحديات المهمة والمعقدة والمتداخلة فيما بينها، تستدعي اهتماماً عاجلاً. فهناك العراق الذي يشهد الآن تراجعاً هشاً في أعمال العنف، مايزال - مع ذلك - يستنزف جهد المؤسسة العسكرية الأمريكية، وفيها إيران التي تقترب حثيثاً من العتبة النووية، وهناك أيضاً تتهاوى دعائم عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، وتتوالى حكومات ضعيفة على السلطة في لبنان، وتواجه الأراضي الفلسطينية تحدياً ماثلاً في هيمنة جماعات إسلامية قتالية قوية عليها، وفي هذه الأثناء يتجه الموقف الأمريكي إلى المزيد من الضعف في أعقاب سنوات من الإخفاق والتخبط. ولسوف يكتشف أوباما أيضاً، أن الوقت يمضي في غير مصلحته.

وطوال السنوات الست الماضية، فرضت قضية العراق هيمنتها على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو وضع لا حاجة إلى استمراره، ولا ينبغي أن يستمر زمناً أطول، ولسوف تكون إدارة أوباما قادرة على تخفيض أعداد القوات الأمريكية في العراق

---

* ريتشارد هاس هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية، أما مارتن أنديك فهو مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينجز بواشنطن.

تدريجياً، والحد من دورها القتالي، وإلقاء قدر أكبر من المسؤولية على عاتق القوات العراقية. ومع ذلك، فإن عملية الانسحاب ينبغي تنفيذها بدقة وترو؛ لتفادي خطر التفريط بالتقدم الذي تم إحرازه في الآونة الأخيرة.

ولعل تحسن الأوضاع في العراق سيتيح للإدارة الجديدة نقل محور اهتمامها إلى إيران؛ حيث الوقت يمضي في بناء برنامج نووي خطير ومثير للقلق. وفي هذا الشأن، يتعين على أوباما أن يعرض على الحكومة الإيرانية الدخول معها في حوار رسمي مباشر، من دون شروط مسبقة، مصحوب بحوافز أخرى؛ في محاولة لثني طهران عن المضي في تطوير قدرات، تتيح لها التعجيل في إنتاج كميات كبيرة من الوقود النووي الصالح لتصنيع أسلحة نووية. وفي الوقت ذاته لا بد من إعداد العدة لإطلاق جهد دولي يستهدف فرض عقوبات أشد قسوة على إيران، لو ثبت عدم استعدادها لتغيير مواقفها.

ونظراً إلى أن أي ضربة عسكرية وقائية توجه إلى إيران وما يكتنفها من مخاطر وما يمكن أن يترتب عليها من تكاليف، لا تبدو خياراً جاذباً، سواء جاء هذا من الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، ومع هذا، فإنها بحاجة إلى دراسة دقيقة؛ بوصفها البديل الأخير عن خطر العيش تحت رحمة قنبلة نووية إيرانية. ولكي تجعل إسرائيل أكثر صبراً على امتداد فترة الحوار الدبلوماسي أكثر مما يجب، يصبح لزاماً على الإدارة الأمريكية تعزيز قدرات الردع الإسرائيلية، من خلال تزويدها بمنظومات دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية وضمانات نووية.

وعلى صعيد آخر، يتعين على الرئيس الأمريكي أن يوظف قدراته، في محاولة لتوطيد ركائز اتفاقيات السلام المبرمة بين إسرائيل وجاراتها العربية، بما فيها سورية تحديداً؛ فهذه الأخيرة متحالفة حالياً وطهران، وأي اتفاق إسرائيلي-سوري يمكن أن يضعف النفوذ الإيراني على المستوى الإقليمي، ويقلل الدعم الخارجي المقدم إلى حركة حماس وحزب الله، ويقوي فرص الاستقرار في لبنان. وعلى الجبهة الإسرائيلية-الفلسطينية، ثمة حاجة ملحة إلى بذل جهود دبلوماسية؛ بقصد وضع حل الدولتين موضع التطبيق، مادام هذا ممكناً من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن الخلافات الناشبة في كلا المعسكرين،

والشكوك التي تحيط بقدرة السلطة الفلسطينية على فرض سيطرتها على أي أراضٍ جديدة تمنح لها، تجعل من غير المرجح في هذه اللحظة التوصل إلى اتفاق سلمي مستدام، فلا ينبغي أن تكون هذه العوامل سبباً للتخلي عن هذه القضية، بل يجب بدلاً من ذلك تكريس قدر أكبر من الوقت والجهد؛ لخلق الأجواء التي تسهم في إنجاح التحركات الدبلوماسية، ولو فيما بعد. أما القاسم المشترك في كل هذه المبادرات فيكمن في تركيز الاهتمام مجدداً على الدبلوماسية من حيث هي أداة من أدوات سياسة الأمن القومي الأمريكي؛ نظراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد بإمكانها بلوغ أهدافها في غياب مؤازرة حلفائها الإقليميين لها، جنباً إلى جنب مع الصين وأوربا وروسيا.

وقد يحاجّ بعض الناس أن هذه المبادرات لا تستحق العناء الذي يُبذل من أجلها، وأن إدارة الرئيس جورج بوش الابن قد أولتها أكثر مما تستحق من الاهتمام، وأهدرت أكثر مما ينبغي من أموال الأمريكيين ودمائهم، في محاولاتها الطائشة لإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط، وأن اهتمام إدارة أوباما ينبغي أن ينصب على الداخل، أو على مناطق أخرى في الخارج. بيد أن هذه الأطروحات تستهين بقدرة منطقة الشرق الأوسط على إقحام نفسها على "أجندة" الرئيس الأمريكي، بصرف النظر عن أي خطط ومشروعات أخرى. إن ما يحدث في الشرق الأوسط – بتعبير أبسط – لن تُقصَر آثاره على الشرق الأوسط فحسب. إن التعامل والتحديات العالمية المعاصرة، ابتداءً بالإرهاب، ومروراً بانتشار الأسلحة النووية إلى ضمان أمن الطاقة، يتطلب كله مواصلة التعامل والشرق الأوسط.

استعادة النفوذ المفقود

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، والولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، ولكن نفوذها هناك بات يتلاشى في السنوات الأخيرة؛ جراء إخفاقها في تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي، وامتداد الحرب في العراق، وإخفاق حملات إشاعة الديمقراطية في النظم العربية الاستبدادية الحاكمة. وطوال عقد من الزمن تقريباً، لم تحقق الولايات المتحدة إلا القليل في معالجة صراعات المنطقة الكبيرة وهمومها، وكونت لنفسها في الوقت ذاته، سمعة تتسم بالغطرسة وازدواجية المعايير.

ولعل ما زاد من أفول نفوذها إقليمياً، تراجع مكانتها على نطاق أوسع في العالم بأسره؛ فإدارة بوش لم تفلح إلا في إثارة شكوك جدية حيال قدرات واشنطن ونياتها، وهي التي تعمقت – أي الشكوك – بفعل الأزمة المالية العالمية؛ فباتت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أعجز من أن تفي بالكثير من وعودها وتعهداتها، بل – غالباً – ما تزيد الطين بلّة حين تحاول الوفاء بها فعلاً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط مافتئت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأساسية التي يمكن أن تضمن لها أمنها، والأكثر قدرة على مد يد العون لها في بلوغ أهدافها. ومابرح الكثير من شعوب المنطقة يتطلع بإعجاب إلى القيم والمثل الأمريكية، ويسعى لتوثيق الصلة بها. ولا ريب في أن النصر الانتخابي الذي حققه أوباما سيلعب دوراً مهماً في تذكير هذه الشعوب بما يدعوها إلى هذا الإعجاب، ولسوف تشكل قدرته على كسب احترام هذه الشعوب، عاملاً جوهرياً في إقناع عامة الناس في العالمين العربي والإسلامي بمساندة قادة هذه الشعوب في تعاونها والولايات المتحدة.

وهنا سيكون على إدارة أوباما الاستفادة من رغبة القوى الإقليمية والعالمية في العمل جنباً إلى جنب مع واشنطن، من خلال تجديد التزامها العمل الدبلوماسي؛ فتجديد التزام كهذا كان – على أي حال – قد ظهر للعيان بالفعل إبّان السنوات الأخيرة من عهد إدارة بوش، يوم شارك عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين في سلسلة من جولات الحوار المتعددة الأطراف مع إيران وكوريا الشمالية، وفي إعادة بناء علاقات الولايات المتحدة بالجانب الآخر من الأطلسي، وفي دفع عجلة عملية السلام الإسرائيلية–الفلسطينية إلى الأمام، غير أن دبلوماسيي إدارة أوباما سيكونون بحاجة إلى المزيد من الدعم والمؤازرة إذا كان يراد لهذه الجهود أن تكون فاعلة ومؤثرة حقاً.

وإضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء الدبلوماسيين سيكونون بحاجة أيضاً، إلى خطة تستهدف إعادة ترتيب المشهد الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وبرغم أن محاربة الإرهاب ينبغي أن تشكل ركناً لا غنى عنه من أركان أي استراتيجية أمريكية خاصة

بالشرق الأوسط، فلم يعد ضرورياً جعلها القوة المحركة الرئيسية لهذه الاستراتيجية. وعلى هذا الصعيد، يبدو لزاماً على إدارة أوباما إيلاء تقوية القدرات المحلية لمحاربة الإرهاب اهتمامها، والحيلولة دون ظهور تنظيم القاعدة من جديد في العراق، وتقوية المؤسسات الوطنية في الدول الفاشلة؛ حيث يسعى هذا التنظيم لترسيخ مواقعه فيها. وعلى الرئيس نفسه أن يبعث برسالة واضحة إلى العالم الإسلامي، يقول له فيها: إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تخوض حرباً ضد الإسلام وإنما ضد زمر متطرفة صغيرة، تمارس العنف على نحو يتناقض وجوهر تعاليم الإسلام ومبادئه.

ومع أن إدارة بوش كانت قد تلقت شيئاً من المؤازرة في العالم العربي لحملتها النشيطة باتجاه تفعيل "أجندة الحرية" التي رسمتها للمنطقة، إلا أن إصرارها على إجراء الانتخابات في لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية، أتاح للأحزاب الإسلامية الانضمام بميليشياتها إلى العملية السياسية وإيقاع الشلل بها في كل هذه الأماكن، وحين قررت إدارة بوش مقاطعة حماس بعد أن فازت في الانتخابات الفلسطينية بطريقة حرة وشرعية، فإنها بذلك قد مكّنت خصوم واشنطن في العالمين العربي والإسلامي من التلويح براية المعايير المزدوجة في وجه الولايات المتحدة، ثم جاء تراجع الرئيس بوش عن مطالباته المعلنة للحكومتين المصرية والسعودية بإشاعة الانفتاح السياسي؛ ليقوض مصداقية مشروع "الدمقرطة" الذي أطلقه.

وبدلاً من التخلي عن هذه العملية برمتها، فإن على إدارة أوباما أن تقيم توازناً مستداماً ما بين مصالح أمريكا والقيم والمثل التي تؤمن بها؛ فالنظم الاستبدادية القمعية التي لا تستجيب لتطلعات شعوبها واحتياجاتها المشروعة، كانت قد شرعت في تنفيذ حملة محمومة أفضت إلى توجه القوى المعارضة إلى التجمع في المساجد في المقام الأول، ولا بد الآن من قلب هذا المسار على أعقابه. إن الحل لا يكمن في إجراء انتخابات مبكرة، وبخاصة في الوقت الذي تسعى الأحزاب ذات الأجنحة العسكرية فيه جاهدة لتحقيق الفوز. وعوضاً عن ذلك، ينبغي الترويج لعملية متنامية تدريجية تستهدف إشاعة الليبرالية، والتركيز على إقامة مجتمع مدني، وضمان انفتاح الفضاء السياسي، وتوطيد القيم الديمقراطية؛ بما فيها:

سيادة حكم القانون، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة والتجمع، وحقوق المرأة، وشفافية السلطة التنفيذية. وفي هذا الشأن، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة قبل كل شيء إلى التركيز على مؤازرة الجهود الرامية إلى زرع بذور الأمل في المستقبل لجيل جديد كبير ومتنامٍ، وإعطائه المسوغات التي تدعوه إلى محاربة الأفكار والرؤى الظلامية التي تبشر بها الحركات الدينية المتطرفة.

إن اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط، يمثل سبباً رئيسياً للمخاوف الحادة التي تنتاب الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى حيال المشكلات التي تنشب في الشرق الأوسط، في الوقت الذي بات فيه أسلوب استهلاك النفط فيها نافعاً للقوى المتطرفة في إيران وغيرها. فلو أن أسعار البنزين كانت قد حافظت على ارتفاعها، لكان من المرجح أن يعمد الكثير من الأمريكيين إلى تغيير نمط سلوكهم في هذا الخصوص. أما الآن وقد تراجعت أسعار النفط تراجعاً مذهلاً، فإن هذه المشكلة ستفقد الكثير من عجالتها وإلحاحها؛ ولذا، فإن إدارة أوباما بحاجة إلى مضاعفة جهودها باتجاه تعزيز كفاءة الطاقة، وتخفيض معدلات الاستهلاك، وإيجاد مصادر بديلة للطاقة. ولعل مثل هذه الخطط والسياسات سيقلل الطلب على النفط أكثر فأكثر، ويضعف وتيرة التغيرات المناخية، ويحد من انتقال الثروات إلى دول؛ مثل: إيران وروسيا وفنزويلا، فليس من قبيل المصادفة أن القادة الإيرانيين في التسعينيات من القرن الماضي - يوم لم تكن أسعار النفط لتزيد على عشرة دولارات للبرميل الواحد - كانوا أشد حذراً واحتراساً في ممارسة تحركاتهم ونشاطاتهم خارج البلاد، مقارنة إلى ما هي عليه حالهم في العقد الحالي الذي تميز بارتفاع أسعار النفط. وإذ عادت هذه الأسعار إلى الانخفاض من جديد، فإن الرئيس محمود أحمدي نجاد لن يعود قادراً على تمويل مغامراته الخارجية، والتغافل في الوقت عينه عن العواقب السياسية التي نجمت في الداخل، عن سوء إدارته للاقتصاد الإيراني. والدرس أمسى واضحاً: إن انخفاض أسعار النفط يمكن أن يغير البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وسياسات الطاقة باتت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالسياسة الخارجية.

وعلى صعيد آخر، فإن من بين الخطوات الأشد أهمية التي تستطيع إدارة أوباما اتخاذها، توسيع مدى رؤية واشنطن إلى ما بعد العراق. وثمة عوامل عدة قد اجتمعت لتضع الولايات المتحدة الأمريكية، أمام فرصة سانحة لتكريس اهتمام أكبر لقضايا إقليمية أخرى؛ ومن بين هذه العوامل: سياسة "زيادة عدد" القوات الأمريكية في العراق، وتغيير أساليب عملها، واستعداد القادة السنّة والشيعة لترسيخ الانضباط والنظام داخل طائفتيهما. وعلى الرغم من كبح جماح أعمال العنف الطائفي على نحو فعّال، وإضعاف مواقع تنظيم القاعدة بصورة جوهرية، فإن هشاشة الأوضاع، والحاجة إلى إنجاز مجموعة كبيرة من المهمات الثانوية، لا بد أن تقفا عائقاً أمام إجراء تخفيض مهم في حجم القوات الأمريكية القتالية والمساندة خلال عام 2009. ومع ذلك، فإن إدارة أوباما ينبغي أن تكون قادرة بحلول منتصف عام 2010، على تقليل تعداد هذه القوات بدرجة كبيرة، وربما إلى نصف ما كانت عليه قبل تطبيق استراتيجية زيادة عدد هذه القوات، وهو ما يتوافق وأحكام الاتفاق الذي ينظم وجود القوات الأمريكية في العراق. وفي غضون ذلك، فإن الأولويات السياسية القصوى ستُمثَّل بضمان تحقيق المصالحة بين مكونات المجتمع العراقي، وتقاسم عائدات النفط بصورة عادلة. وأما على الصعيد الدبلوماسي – مع تنامي زخم الوفاق الداخلي – فقد يتعين إقناع النظم السنّية الحاكمة في الدول العربية المجاورة للعراق بالتعاون والحكومة الشيعية في بغداد.

وفي الشأن نفسه، فإن توقيت عملية الانسحاب من العراق ووتيرته أمران على درجة عالية من الأهمية والحساسية، فإن كانا سيجريان بأسرع مما ينبغي، فإنهما ربما سببا زعزعة الاستقرار من جديد، وخلقا أمام إيران والقاعدة فرصاً مواتية لتقوية مواقعهما هناك. وفي حال أصبحا متباطئين أكثر مما يجب فإن القوات الأمريكية ستبقى مشغولة كلياً في العراق؛ فلا يمكن الاستفادة منها في أداء مهمات أخرى. ومهما يكن من أمر، فإن إدارة الانسحاب بصورة منظّمة ودقيقة، ستمنح أوباما القدرة على إبلاغ قادة العراق والدول المجاورة له بشكل واضح، أنه يلقي المسؤولية على عاتقهم، ويؤكد للشعب الأمريكي في الوقت عينه أن ضلوع بلاده في حرب العراق يقترب من نهايته. أما في حال تنفيذه بصورة تدريجية، فإن انسحاب القوات الأمريكية هذا، لا يجوز أن يثير التساؤلات حول جدارة التعويل على

الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء ما قامت به واشنطن خلال السنتين الماضيتين من جهود؛ لتقوية ركائز الاستقرار في العراق، وإعادة حياة أبنائه إلى مجاريها الطبيعية.

التعامل مع طهران

وقد تجد إدارة أوباما نفسها ملزمة في تلك الأثناء بتوجيه اهتمامها شطر إيران، وإذا كانت إدارة بوش قد نجحت في إطاحة نظامي طالبان وصدّام حسين، فهي إنما قضت - وهي تفعل ذلك - على أشد أعداء طهران خطورة، وهيأت الأجواء الملائمة لها غير عامدة إلى مواصلة مساعيها الرامية إلى فرض سطوتها على المستوى الإقليمي. وثمة حكومات عربية صارت ترى في هذا عرضاً معاداً لمحاولات فارسية تاريخية؛ تستهدف إخضاع المنطقة للهيمنة الإيرانية، وتعرب عن خشيتها من أن يؤدي تنامي قوة الطائفتين الشيعيتين في العراق ولبنان (بدعم من إيران)، إلى استثارة مشاعر الاحتجاج لدى الطوائف الشيعية في دول أخرى؛ كالبحرين والمملكة العربية السعودية. وعلى صعيد ثانٍ، فإن إسرائيل وتركيا وقوى عربية إقليمية، تشعر أن إيران ماضية في جهد محموم صوب امتلاك قدرات نووية على نحو يقف فيه المجتمع الدولي عاجزاً عن وضع حد له. وعلى جبهة حرب الأفكار، يبدو أن إيران والدميتين اللتين تأتمران بأمرها (حماس وحزب الله)، قد أحرزت شيئاً من التقدم في المحاجَّة بأن التطرف العنيف هو السبيل إلى تحرير فلسطين وتوفير الكرامة والإنصاف للعرب والمسلمين.

وفي الوقت ذاته، فإن التحدي الذي تشكله إيران قد دفع لاعبين آخرين في المنطقة إلى الشروع في مد جسور التعاون فيما بينهم، والتطلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ طلباً للعون. وعلى الرغم من تعمق الإحساس بخيبة الأمل في الزعامة الأمريكية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية، فإنهما ستقابلان بترحاب بالغ دوراً فاعلاً تضطلع به واشنطن في هذا الخصوص، بل إن سورية نفسها - وهي الحليف المهم لإيران - قد دخلت في مفاوضات سلام مع إسرائيل؛ بغية تحسين علاقاتها بواشنطن أولاً، ولتفادي اتهامها بالانحياز إلى الجانب الشيعي، على حلبة الخلافات السنية-الشيعية المتصاعدة ثانياً. وفي حال استطاعت إدارة أوباما أن تثبت أن دخول ميادين الاعتدال، والوفاق، والمفاوضات،

والإصلاحات السياسية والاقتصادية، سيعود بفوائد مجزية حقيقية، فلسوف يمكنها استعادة قدر كبير من النفوذ الذي خسرته الولايات المتحدة في المنطقة كلها.

وإذا ما تواصلت نشاطات تخصيب اليورانيوم في إيران بوتيرتها الراهنة خلال أولى سنوات أوباما في السلطة أو بعدها بقليل، فإن إيران بذلك ربما تكون قد اختزنت احتياطات من اليورانيوم المنخفض التخصيب ما يكفي لإنتاج مواد نووية صالحة لتصنيع قنبلة نووية واحدة على أقل تقدير. وبعض الناس يرجح أن فترة سنة واحدة أو سنتين اثنتين تفصل إيران زمنياً عن امتلاك قدرات كبرى، تمكّنها من إنتاج أسلحة نووية. ولكنها متى ما صار في حوزتها الإمكانات التي تستطيع بها إنتاج كميات أضخم من الوقود المناسب لتصنيع الأسلحة، فستكون قد اجتازت العتبة النووية، من حيث الأساس؛ لترغم بذلك جميع جاراتها – ومعها الولايات المتحدة الأمريكية – على إعادة صوغ حساباتها الأمنية.

إن لدى إسرائيل – تأسيساً على احتكار القوة النووية لنفسها في المنطقة من خلال توجيه ضربات عسكرية وقائية لكل من العراق وسورية – الكثير مما يغريها بشن ضربة مماثلة لإيران. فإن هي فعلت، فإن الرد الانتقامي الإيراني يمكن أن يسبب إشعال فتيل الحرب في لبنان، وإغلاق مضيق هرمز، وارتفاعاً حاداً في أسعار النفط، وتعرض القوات الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان للاعتداء. وإن لم تفعل، فلسوف تضع الدولتان نفسيهما في حالات الاستنفار والتأهب القصوى، بكل ما ينطوي عليه هذا من احتمالات قوية في وقوع أخطاء في التقدير أو الحساب.

وفي أغلب الظن، أن هذا سيتزامن وتوجه دول أخرى؛ مثل: مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا؛ لتسريع العمل في بناء برامجها النووية الخاصة بها. وإثر امتلاك طهران قوة نووية رادعة، فإنها قد تتجرأ على تصعيد نشاطاتها التخريبية في سائر أرجاء المنطقة، إضافة إلى احتمال قيامها بوضع مواد نووية، (تصلح لتكون مكوناً رئيسياً لصنع "قنبلة قذرة")، أو وضع جهاز انشطاري بدائي، في متناول إحدى المنظمات الإرهابية التي تحظى برعاية إيران لها.

وعلى هذا، ومع ترتب عواقب معاكسة كهذه، يصبح من الأهمية أن تتوصل إدارة أوباما إلى تفاهمات مبكرة مع قوى رئيسية أخرى، بشأن الحاجة إلى قطع الطريق على التقدم الذي تحققه إيران في المضمار النووي. ولسوء الحظ، فإن جلب روسيا للمشاركة في هذا الجهد بات يشكل تحدياً أكبر من ذي قبل، بعد لجوئها إلى استخدام القوة العسكرية في جورجيا في آب/ أغسطس 2008. ولربما وجدت موسكو ما يغريها بالعودة إلى السياسات التي شاع اتباعها في حقبة الحرب الباردة، والمُمثَّلة بتقديم الدعم العسكري والحماية الدبلوماسية لتلك الحركات التي تعمل على زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وربما لا يكون ممكناً منع روسيا من لعب دور ضار كهذا، بيد أن ما هو جدير بالاهتمام – على أقل تقدير – اختبار مدى استعداد موسكو للتحرك بشكل بنّاء في الشرق الأوسط أو عدمه.

إن إقناع روسيا بطبيعة الحال، بمنح دعمها لما تراه الولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية لها في الشرق الأوسط، ربما اقتضى عقد صفقات مقايضة معها، بشأن القضايا التي تراها موسكو حيوية هي الأخرى بالنسبة إليها؛ ومن ثم فإن إدارة أوباما سيتعين عليها تحديد طبيعة أولوياتها في إطار العلاقات الأمريكية-الروسية. وحين لا يكون في وسع واشنطن التخلي عن التزاماتها التعاقدية التي تعهدت بها أمام دول أوربا الشرقية، أو التضحية باستقلال جورجيا أو أوكرانيا، فإن في وسعها التقدم بحوافز شتى تضمن بها تعاوناً أكبر وإياها من روسيا، في إطار القضية الإيرانية؛ ومن هذه الحوافز: مساندة روسيا في مساعيها الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو اختزال عدد المنظومات الدفاعية الأمريكية المضادة للصواريخ الباليستية التي يتم نشرها في أوربا، أو إبطاء وتيرة توسيع نطاق حلف الناتو باتجاه الشرق، أو إقامة مشروعات مجزية مالياً؛ كتأسيس بنك روسي للوقود النووي، أو جعل روسيا طرفاً في اتحاد (كونسورتيوم) دولي؛ لتخصيب الوقود النووي.

ومن المرجح أن توظيف دعم روسيا في صوغ مقاربة مشتركة للتعامل وإيران سيمهد هو نفسه الطريق أمام إلحاق الصين بركب هذه العملية. فربما لا تريد بكين البقاء خارج

التوافقات الدولية التي يتم التوصل إليها، في وقت يتعاظم فيه اهتمامها بضمان حرية تـدفق النفط من الخليج تزامناً وتنامي احتياجاتها من مصادر الطاقة. غير أن الصين قد تفـضل في الوقت الحاضر تأمين مصالحها التجارية مع إيران، على تكثيف الضغوط الاقتصادية التـي تمارس عليها. وفي هذا الصدد، فإن التحدي الذي سيبرز أمام إدارة أوباما سيظهر في خلق قناعة لدى الزعماء الصينيين، بأن نشوب أزمة مع إيـران، سـتترتب عليـه آثـار مـضادة في الاقتصاد الصيني؛ ومن ثم الاستقرار السياسي في البلاد.

مبادرة ملحة للحوار

من أجل تغيير مسار التصرفات الإيرانية، وبخاصة إزاء مـا يتعلـق بالمـسألة النوويـة، يجب على إدارة أوباما الدخول في حوار مع الحكومة الإيرانية بصورة مباشرة، والسبب هو أن الخيارات البديلة لا تحمل إلا قدراً أدنى من دلائل النجاح؛ فسياسات الاحتواء وفرض العقوبات قد أخفقت في إحداث تغيير في المسار الذي تسلكه إيران. وفي أحسن الأحوال، فإن ضربة عسكرية وقائية توجه لمنشآت إيران النووية لن تؤدي إلا لتأخير برنامجهـا بـضع سنوات، وتحويل القوات الأمريكية في أفغانستان والعـراق في الوقـت نفـسه، إلى أهـداف لعمليات انتقامية إيرانية. وليس هناك - علاوة على ذلك - فرصة حقيقيـة لقلـب النظـام الإيراني، سواء من خلال عملية عسكرية، أو توفير الدعم لانتفاضة تنطلق مـن الـداخل. ومهما تكن الحال، فليس ثمة ما يضمن أن محاولة الدخول في حوار بنّاء أكثـر، ستفـضي إلى نتائج أفضل مما تحققه السياسة المتبعة في الوقت الحاضر. ومع ذلك، فإن جهداً مخلصاً يؤول إلى إخفاق يمكن أن يـؤدي - عـلى أقـل تقـدير - إلى تقويـة الأصـوات الداعيـة إلى تبنـي خيارات أكثر تشدداً، في نظر الرأي العام الأمريكي والمجتمع الدولي بعامة.

ولا شك في أن صوغ مبادرة أمريكية حيال إيران يعد مهمـة شـديدة التعقيـد، وليـت السبب مقصور على السلسلة الطويلة من المصالح والمشاغل ذات الصلة بهذا الشأن؛ فمثل هذا التحدي ستزداد أهميته بفعل الأسلوب غير السوي الذي تدار به عملية صنع القرار في طهران، ورغبة النظام الحاكم في تعزيز مصالح بلاده القومية ومـصالح ثورتـه الإسـلامية معاً. وعلى الرغم من قدرة إيران-الدولـة عـلى تبنـي سياسـات واقعيـة والقبـول بحلـول

وسطى، فإن إيران-الثورة مابرحت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية "شيطاناً أكبر". ويوم أجبر قادة إيران في الماضي على الاختيار ما بين هذه وتلك، بدوا على استعداد لوضع "الدولة" في مرتبة أسمى من "الثورة"؛ وعلى هذا الأساس، سيكون على إدارة أوباما السعي لإيجاد طريقة للتعامل ومصالح "الدولة" الإيرانية المشروعة، وأن تقف بصلابة في الوقت عينه في وجه نزواتها "الثورية".

وعلى أي حال، فإن المبادرة التي نتحدث عنها يجب أن تستهدف عقد مفاوضات أمريكية-إيرانية مباشرة، تركز على جعل إيران طرفاً في نظام إقليمي جديد، وعلى إقناعها بالتعامل وجاراتها بشكل مسؤول، ولها في غضون ذلك أن تعزز نفوذها في المنطقة، ولكن بوسائل سلمية، بدلاً من اللجوء إلى أساليب: المواجهة، وأعمال التخريب، ودعم نشاطات الانتشار النووي. وعلى هذا الصعيد، فإن بلوغ النجاح في هذا المجال أمر صعب إلى حد استثنائي، وستجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بحاجة إلى الكثير من أوراق الضغط؛ لتحقيق أكثر درجات التقدم تواضعاً، ولسوف تتساوى - من حيث الأهمية - "جزرات" تخفيف العقوبات، وتوفير الضمانات الأمنية، وتطبيع العلاقات بواشنطن والعالم بأسره، مع "عصي" تشديد العقوبات؛ كي يشمل - من بين ما يشمله - عقوبات مالية صارمة، وحظراً على واردات إيران من البنزين.

بيد أن الحال قد تقتضي من إدارة أوباما قبل الشروع في جهد كهذا، أن تضمن مؤازرة العرب والإسرائيليين والأتراك لها. ويمكن أن نقول هنا: إن مصر والأردن والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تخشى من أن مصالحها قد يُضحى بها قرابينَ على مذبح الوفاق الأمريكي-الإيراني، ويغدو لزاماً على واشنطن - لتبديد مخاوفها هذه - معاملة كل دولة من هذه الدول؛ بوصفها شريكاً كاملاً في مبادرتها هذه، ومشاورتها بصورة منتظمة، وتوفير ضمانات نووية لها، في حال أخفقت الجهود الهادفة إلى فرض القيود على برامج إيران النووية.

ونجد أن إسرائيل ذاتها، مدركة تماماً العوائق التي تعترض سبيل ضربة عسكرية وقائية توجهها لإيران، وبخاصة إن هي اضطرت إلى التحرك وحدها؛ ولذا، فهي تفضل

تقديم الدعم لأي جهد دبلوماسي من شأنه الحيلولة دون اجتياز إيران العتبة النووية، مع أنها تظل على يقظة من محاولات التسويف والتأجيل الإيرانية. وتدرك إسرائيل أيضاً، ميزات إقامة السلام - ولاسيما مع سورية - وسيلة لفرض الضغوط على إيران. وبرغم هذا، فإن صبرها حيال مبادرة الحوار مع هذه الأخيرة، أقل بكثير مما تتحلى به واشنطن منه؛ بسبب تدني فاعلية وسائل الردع التي في حوزتها، وقوة الأسباب التي تجعلها في خشية مما تبيته لها طهران من نيات؛ فإسرائيل لم تكن لتتقبل في أيما وقت مضى وجود قوة نووية أخرى إلى جوارها، وبخاصة لتلك التي تتهدد وجودها ذاته بصورة مباشرة. وفي ضوء صغر مساحة إسرائيل وكثافة سكانها، فإن قيام إيران بتوجيه الضربة الأولى أياً تكن قوتها أو يكن نطاقها، سيعرض إسرائيل لعواقب مدمّرة.

سيتعين على إدارة أوباما - لكي تتيح وقتاً أطول لضمان نجاح الاتصالات الدبلوماسية - إقناع إسرائيل بالعدول عن ضرب المنشآت النووية الإيرانية، إلى حين اتضاح ما ستكشف عنه الجهود الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هذا سيتطلب تعزيز ما لدى إسرائيل من القدرات الرادعة والقدرات الدفاعية، من خلال تزويدها بضمانات نووية، إضافة إلى دفاعات مضادة للصواريخ الباليستية ومنظومات الإنذار المبكر. وإذا ما تزامن هذا وتزويد الدول العربية والحليفة لإسرائيل بالضمانات النووية نفسها، فلا ريب في أن هذا سيعد تعهداً جدياً تأخذه واشنطن على عاتقها، ولكنه يظل السبيل الوحيدة لمنع البرنامج النووي الإيراني، من إشعال فتيل سباق تسلح على المستوى الإقليمي.

ويمكن أن تأخذ أولى الخطوات على طريق المبادرة الأمريكية حيال إيران شكل مفاوضات أمريكية-إيرانية، تعقد في بيئة متعددة الأطراف، وعلى غرار أنموذج المحادثات السداسية الجارية حالياً تجاه كوريا الشمالية، وهي التي يشارك فيها لاعبون إقليميون متعددون؛ لتوفير مظلة لمباحثات أمريكية-كورية شمالية مباشرة.

وفي الخطوة الثانية يجب على واشنطن التخلي عن مطالبة إيران بتعليق برنامج التخصيب، شرطاً مسبقاً لإجراء مفاوضات رسمية، وفي حال علقت إيران عمليات

التخصيب فعلاً خلال المفاوضات فسيكون على واشنطن تعليق العقوبات المفروضة على إيران، وبخلاف ذلك، لا مناص من تشديد عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات الدولية المتعددة الأطراف في حقها.

أما ثالثاً فيجب على الولايات المتحدة أن تكون على استعداد للبحث فيما تزعم إيران أنه "حقها" في تخصيب اليورانيوم؛ بصفتها أحد الأطراف الموقعين على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي نهاية الأمر، ربما يغدو ضرورياً الإقرار بهذا الحق، شرط موافقة إيران على إخضاع برنامج التخصيب الذي تنفذه لنظام الضمانات المعززة؛ بغية منعها من تطوير القدرات التي تمكّنها من كسر الطوق المفروض عليها؛ أي القدرة على إنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم، بدرجة تتيح لها تصنيع أسلحة نووية. وعلى أي حال، فهذا حق ينبغي لإيران أن تكتسبه اكتساباً، لا أن تمنحه لها واشنطن تنازلاً وإذعاناً، وإلا، فإن إيران ستعده حقاً مكتسباً، وتواصل إصرارها على تطوير قدرات التخصيب بالمستوى الذي يقربها على نحو لا يمكن السكوت عنه، من امتلاك القدرات التي تتيح لها تصنيع قنابل نووية.

ولا بد، أخيراً، من عقد مفاوضات ثنائية موازية حول تطبيع العلاقات الأمريكية-الإيرانية، ورعاية إيران لكل من حركة حماس وحزب الله، ومعارضتها عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، والدور الذي تلعبه في العراق، ولكن من دون إصرار واشنطن على ربط كل هذه القضايا ببعضها بعضاً. وبدلاً من ذلك، فإن هناك بعض الحوافز التي يمكن جعلها مشروطة بسلوك إيران في المجال النووي فقط، أما غيرها فيمكن أن يكون مشروطاً بتحسن تصرفات إيران بوجه عام.

الطريق إلى دمشق

من شأن إطلاق مبادرة سلمية عربية-إسرائيلية، في غضون ذلك، أن يسهم أيضاً في إثارة انتباه إيران؛ إذ إن أي تقدم يتم إحرازه على طريق السلام، وبخاصة على المسار السوري، سيثير مخاوف إيران حيال انهيار مساعيها الهادفة إلى فرض هيمنتها إقليمياً، في وقت تتجه فيه أسعار النفط – وهو الذي يعد أحد مؤشرات قوتها على الصعيد الوطني– سريعاً نحو الانخفاض.

ونظراً إلى أن سورية تمثل القناة الرئيسية التي تتيح لإيران فرض نفوذها في كل من لبنان والأراضي الفلسطينية، فإن أي مفاوضات تعقد بين إسرائيل وسورية تنذر بانقطاع هذه الصلة. ولا ريب في أن توسيع الهوة بين سورية وإيران سيفضي أيضاً، إلى حرمان طهران، ومعها حركة حماس وحزب الله اللذان يدوران في فلكها، من حليف مهم. ولعل مثل هذا الاصطفاف الاستراتيجي الجديد لهذه القوى سيضعف النفوذ الإيراني في المنطقة، ويقلل الدعم الذي تحصل عليه حركة حماس وحزب الله، ويعزز فرص إشاعة الاستقرار في لبنان.

أما إيران فقد كانت – ومازال – ترى في أي تقدم يُحقَّق على مسار حسم الصراع العربي-الإسرائيلي، وكأنه يستهدف فرض العزلة عليها، وهي لطالما نجحت في استخدام حليفيها حركة حماس وحزب الله لإشعال فتيل الفوضى والقلاقل وتخريب فرص الوفاق، ومن المرجح كثيراً أنها ستعاود الكرة ثانية. ولكن القيادة الإيرانية ربما سيكون في متناولها هذه المرة خيار التعاون والأطراف الآخرين ذوي الصلة بذلك، مادام الرئيس الأمريكي يعرض على طهران – بينما هو يسعى لإحلال السلام – فرصة بديلة تستطيع من خلالها حماية مصالحها القومية المشروعية وتبديد مخاوفها الأمنية، إن هي اختارت التحاور والولايات المتحدة.

وقد يجوز القول: إن مسألة عقد مفاوضات سلام مع سورية لا بد أنها أقل تعقيداً من مسألة إيجاد حل للقضية الفلسطينية؛ فالإسرائيليون لا يشككون كثيراً في قدرة الحكومة السورية على الوفاء بما يقع عليها من التزامات يفرضها عليها الاتفاق الذي قد يتم التوصل إليه بين الجانبين. وثمة تقارير ذكرت أن أيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته، قد اقترح على الرئيس السوري بشار الأسد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من هضبة الجولان، وقد سبقه إلى ذلك زعيما الحزبين الإسرائيليين الكبيرين الآخرين – بنيامين نتنياهو وأيهود باراك – حين قدّما للأسد الأب عرضاً مماثلاً، عندما كانا في سدة الحكم في التسعينيات من القرن الماضي. وفي واقع الأمر، فإن القسم الأعظم من القضايا الرئيسية التي كانت عالقة بين إسرائيل وسورية قد أمكن حسمه أوائل عام 2000، في عهد إدارة بيل كلينتون.

وكان الإسرائيليون فيما مضى قد حاولوا مقايضة الجولان بالسلام، ولكن شكوكاً كانت لما تزل تساورهم حيال مدى قوة التزام سورية بتطبيع علاقاتها بإسرائيل. أما اليوم فالرهانات قد اختلفت: ففي وجه خطورة التهديدات القادمة من إيران، تزايد اهتمام إسرائيل بعقد تحالف استراتيجي مع سورية. ولو أن بشار الأسد أثبت استعداده لإحداث تحول كهذا في موقفه، لكان بذلك سيوجه لطمة قوية إلى محاولات التدخل الإيرانية في مناطق الحدود الشمالية والجنوبية الإسرائيلية، ويحقق لإسرائيل عائداً استراتيجياً، يحل بديلاً من عائد السلام الأقل شأناً، الذي طالما ارتجى الإسرائيليون تحقيقه من قبل.

وبالتوجه شمالاً، فإن في مقدور تركيا أيضاً لعب دور مركزي في هذه العملية، كيف لا؟ وهي حليف أمريكا في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وتتاخم إيران والعراق وسورية جغرافياً، وتقيم منذ أمد طويل علاقات استراتيجية بإسرائيل، أضف إلى ذلك المصداقية المتنامية التي باتت الحكومة التركية الحالية – بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل – تحظى بها داخل العالم العربي؛ ومن هنا، فقد انتهزت تركيا الفرصة لتملأ فراغ الهوة التي أحدثها رفض إدارة بوش التعامل وسورية؛ فتوسطت بنجاح في إجراء مفاوضات غير مباشرة بين سورية وإسرائيل. ولم تكتفِ بهذا، بل شاركت أيضاً، في قوات حفظ السلام الدولية في لبنان، وأبدت استعدادها للإسهام – عند الحاجة – في تشكيل قوات مماثلة، يتم نشرها في غزة والضفة الغربية؛ ولذا فقد يجدر بإدارة أوباما أن تعرض على تركيا عقد شراكة معها؛ بهدف الارتقاء بمشروع السلام الإسرائيلي-السوري، والتعامل بشكل فاعل ومؤثر، إزاء التحدي الإيراني.

إن من شأن التوصل إلى اتفاق سلام سوري-إسرائيلي بتوسط الولايات المتحدة الأمريكية أن ينقل سورية من قائمة الأعداء، وأن يقوض – كما نرجح – التحالف الإيراني-السوري، ولكن ليس لأحد أن يأمل في ذلك إلا بدخول الإدارة الجديدة طرفاً في المفاوضات؛ نظراً إلى أن دمشق لن تتخلى عن علاقتها الاستراتيجية بطهران ما لم توقن أن قيام علاقات طبيعية بينها وبين واشنطن بات وشيكاً. وكذلك، فإن عزم أوباما على فتح فصل جديد في سجل العلاقات الأمريكية-السورية، سيزيد قدرته على إقناع سورية

باحترام استقلال لبنان وبإحكام السيطرة على حدودها مع العراق بفاعلية كبرى. ومن المرجح أيضاً، أن تسهم رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لمفاوضات السلام الإسرائيلية-السورية، في إعادة ترتيب القوى المحركة التي تقف وراء مبادرات إحلال السلام الرئيسية الأخرى التي يجب على أوباما اتخاذها.

إعادة الروح إلى حل الدولتين

مابرحت المحن التي يقاسيها الفلسطينيون تشكل مسألة تُعامل بحساسية فائقة في كل أرجاء العالمين العربي والإسلامي، ولقد استغل الإيرانيون أوضاع الفلسطينيين هذه؛ لتقوية دعواهم - التي لم تكن لتجد، خلاف ذلك، من يقرها - بتولي زمام الزعامة في منطقة الشرق الأوسط، ولدعم حجتهم القائلة: ما من سبيل لتحرير فلسطين غير العنف والإرهاب؛ فسبب هذا إضعاف مواقف أولئك القادة العرب الذين كانوا سيتعاونون والولايات المتحدة الأمريكية في السعي لحسم هذه المعضلة، عن طريق محاورة إسرائيل.

ولا بد هنا من تأكيد أن تجاهل إدارة بوش هذه المسألة قد كلّفها ثمناً باهظاً في المنطقة، وهو ما أدركه الرئيس بوش نفسه متأخراً؛ فعمد إلى إطلاق عملية "أنابوليس" للسلام عام 2007. وعلى أي حال، فمايزال هناك من يجادل في أن من الخطأ تركيز الاهتمام على هذا الموضوع؛ لا لشيء إلا لأن ثلة قليلة من زعماء المنطقة توليه عنايتها، وأن أي اتفاق على الوضعية النهائية لن يحسم المشكلات التي تتطلب حلولاً عاجلة في هذه المنطقة. ولكن حججاً كهذه إنما تنطوي على تجاهل آراء شرائح واسعة من الإسرائيليين الذين أدركوا أن الاحتلال أمسى عبئاً خطيراً عليهم، ولمشاعر الملايين من العرب والمسلمين الذين يرون في القضية الفلسطينية رمزاً يجسد ما لحق بهم من إذلال ومهانة. أضف إلى ذلك أن الإخفاق في إيجاد تسوية لهذه المشكلة مازال يمنح بعض القادة العرب فرصة استغلالها؛ لصرف أنظار شعوبهم عن مواطن قصورهم وعيوبهم.

وعند الحديث عن عملية "أنابوليس"، فقد يجدر أيضاً بأوباما وإدارته، استثمار إطار العمل الذي أفرزته هذه العملية على أربعة مستويات، يرتبط كل منها بالآخر: الأول،

ضرورة استئناف المفاوضات والمحافظة على الفهم القائم على وجوب التوصل إلى اتفاقية للوضعية النهائية بأسرع وقت ممكن، وإتاحة المجال لتنفيذها على مراحل متتالية. وعلى الرغم من تضييق الهوة التي تفصل ما بين الأطراف المعنيين، بشأن عدد من القضايا المهمة – كالحدود، واللاجئين، والقدس – فمايزال على الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تجسير فجوات الخلافات التي مابرحت قائمة بينها. وفي ضوء مقدار الوقت الذي أنفقه الجانبان فعلاً في هذه المفاوضات، فإن الحلول الأمريكية ينبغي عرضها – لا فرضها – عاجلاً وليس آجلاً؛ وبغية دفع عجلة التقدم إلى الأمام، فقد يغدو ضرورياً أيضاً على أوباما أن يعرض بشيء من التفصيل الخطوط العامة لرؤيته لطبيعة المبادئ التي ترتكز إليها التسوية النهائية.

وعلى إدارة أوباما ثانياً، حثّ الفلسطينيين على الوفاء بتعهداتهم في محاربة الإرهاب، والإسرائيليين على تجميد نشاطاتهم الاستيطانية. وكان كلا الجانبين قد اتخذ خطوات جزئية باتجاه تنفيذ هذه التعهدات؛ تطبيقاً لخريطة الطريق التي وضعت لتنفيذ حل الدولتين؛ كما اقترحتها اللجنة الرباعية (التي تضم الاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا). ومع أن السلطة الفلسطينية ذاتها كانت قد نشرت قوات من الشرطة (التي تلقت تدريباتها في الأردن)، في مدن الضفة الغربية لحفظ النظام فيها، إلا أن الحاجة ماتزال قائمة إلى تمويلات كبرى، وتدريب أفضل لمنح الشرطة الفلسطينية القدرة على التصدي للعصابات والجماعات الإرهابية التي مابرحت تمارس أعمال العنف ضد إسرائيل. ولأن هذه العملية تتطلب وقتاً ليس بالقصير حتماً، فإن على الرئيس الجديد أن يعمل أيضاً على إرساء الأسس اللازمة لنشر قوات دولية (حبذا لو كانت عربية أو إسلامية، أو كانت عربية وإسلامية معاً)؛ بوصفها جزءاً من اتفاقية الوضعية النهائية؛ لتعمل هذه جنباً إلى جنب مع القوات الفلسطينية حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه الأخيرة قادرة على فرض سيطرتها على أراضيها.

وأما ما يتعلق بالنشاطات الاستيطانية – على الرغم من أن حكومة أولمرت كانت قد قللت المستوطنات الجديدة التي تبنى خارج الحاجز الأمني – فإنها أجازت أيضاً، بناء آلاف

الوحدات السكنية الجديدة داخل المستوطنات القائمة حالياً، وفي نطاق القدس الكبرى؛ وهذا أثار احتجاجات شديدة لدى القادة الفلسطينيين والعرب. وفي هذا الخصوص، سيكون لزاماً على أوباما بذل مساعيه للتوصل إلى تفاهم مع رئيس الوزراء الإسرائيلي القادم [بنيامين نتنياهو]، يقضي وجوب تجميد جميع العمليات الاستيطانية خلال فترة زمنية محددة، (ولنقل: ما بين ستة أشهر واثني عشر شهراً)؛ حتى يتمكن المتفاوضون من رسم حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة بصيغتها النهائية. ومتى تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود، فإنه يمكن عندئذٍ استئناف هذه النشاطات، شرط أن تُقصَر على المجمعات المتفق عليها، والتي سيتم ضمها إلى إسرائيل في أعقاب حسم القضايا الأخرى ذات الصلة بالوضعية النهائية.

وقد يرى أوباما أن عليه ثالثاً، أن يعمل على تحسين الأوضاع السائدة في الضفة الغربية عن طريق توفير المزيد من العون والدعم؛ بقصد تسهيل تدفق البضائع وحركة الأشخاص. وفي هذا الاتجاه، شرع كل من سلام فياض، رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، وتوني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الخاص للمنطقة، بإطلاق الكثير من المشروعات الاقتصادية المحلية، وإزالة بعض المعوقات ذات الطابع الاستراتيجي. ومن المهم على هذا الصعيد أن يحظيا بالمساندة، سواء من إسرائيل أو الدول العربية.

وفي الاتجاه ذاته، ينبغي لأوباما رابعاً، أن يسعى لضمان مشاركة الدول العربية بصورة فاعلة في هذه العملية. لقد كانت 21 دولة عضواً في جامعة الدول العربية قد أبدت استعدادها – سيراً على خطى المملكة العربية السعودية – لإبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات بها شرط انسحاب هذه الأخيرة إلى حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967، وموافقتها على تأسيس دولة فلسطينية. غير أن انعدام التقدم على مضمار المفاوضات، واقترانه بتواصل النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، أثارا حفيظة هذه الدول حيال عملية "أنابوليس". ومع هذا، فإن مهمة إقناع هذه الدول بالعودة مجدداً إلى الانخراط في هذه العملية ستغدو أسهل، إن هي استيقنت من إحراز تقدم في هذه المفاوضات، ومن وقف نشاطات الاستيطان. وفي كل الأحوال، فإن هذه الدول بحاجة إلى من يحثها على الوفاء بتعهداتها المالية للسلطة الفلسطينية، وعلى تكثيف حوارها بوضوح أكبر مع إسرائيل، خلال مراحل هذه العملية، لا في نهايتها فحسب.

وفي قطاع غزّة، سيكون أوباما ملزماً بتقرير ما يجب عليه فعله، حيال الإشكالية التي أثارتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية التي أجريت في كانون الثاني/ يناير 2006، وبسط هيمنتها على القطاع عبر العصيان العسكري المسلح الذي نفذته في حزيران/ يونيو 2007. إن حماس هذه لا ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود فحسب، بل الاتفاقيات التي سبق للفلسطينيين عقدها معها، فضلاً عن أنها تؤازر – وتمارس بالفعل – أعمال العنف والإرهاب، (أو أعمال "المقاومة" كما تسميها)، ضد إسرائيل. وبرغم هذا، وفي ضوء سيطرتها على غزّة، وما تتمتع به من تأييد ما لا يقل عن ثلث أبناء الشعب الفلسطيني، فإن استبعاد حركة حماس من العملية السلمية لا بد أن يؤدي بها إلى الإخفاق التام.

ولعل السبيل للخروج من هذا المأزق، تكمن في الإعلان بشكل واضح أن حماس، لا الولايات المتحدة الأمريكية، هي من يتحمل المسؤولية عن مصير أبناء قطاع غزّة. ولأن قادة الحركة هم من يمسكون اليوم بمقاليد الحكم في القطاع، فليس أمامهم إلا أن يختاروا ما بين إطلاق الصواريخ وقنابل الهاون والعمليات الإرهابية على مدن جنوب إسرائيل، وبين تلبية احتياجات الفلسطينيين عن طريق بسط الأمن والنظام، واتخاذ الخطوات الضرورية لاجتذاب المعونات لهم، (بما في ذلك وقف استخدام الأنفاق لغرض تهريب السلاح، وإعادة الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط). وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار، الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية، ما كان ليصمد اليوم إلا لأن قيادة حماس قد أحكمت سيطرتها على تطبيقه بشكل فاعل، بعد أن اختارت ترجيح كفة احتياجات أبناء غزّة على كفة "المقاومة".

ومع أنه يجدر بالولايات المتحدة الأمريكية تشجيع مثل هذا التطورات، فقد يكون عليها أن تدع لكل من مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، أمر تحديد أسلوب إدارة علاقاتها بحركة حماس. وإذا ما واصل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس صموده، وأمكن التوصل إلى وفاق بين هذه الأخيرة وبين السلطة الفلسطينية، فلسوف يجب على إدارة أوباما التعامل والقيادة الفلسطينية المشتركة الجديدة، وإعطاء الضوء

الأخضر؛ لإجراء اتصالات على مستوى متدنٍ في غزّة، بين مسؤولين أمريكيين ونظراء لهم من حركة حماس. أما في حال انهار هذا الاتفاق على نحو لا يمكن إصلاحه، وعاد الجيش الإسرائيلي ليدخل قطاع غزّة من جديد، فسيصبح لزاماً على الولايات المتحدة العمل وقوى أخرى، على تشكيل قوات دولية بقيادة عربية ونشرها هناك؛ بهدف وضع زمام السيطرة بيد السلطة الفلسطينية، وتحقيق انسحاب إسرائيلي من القطاع. وليس خافياً أن الجميع يكاد يجمع على ضرورة تفادي حدوث مثل هذا السيناريو، ولعل من السبل التي قد تكفل ذلك، ضمان إحراز نوع من التقدم في المفاوضات التي يرجح لها أن تتمخض عن ظهور ديناميات جديدة، تضع حركة حماس تحت مطرقة ضغوط أبناء قطاع غزّة؛ لإجبارها على عدم تفويت قطار السلام الذي انطلق لتوه من الضفة الغربية.

الثبات على المسار

إذا كان الرئيس الجديد يريد ضمان النجاح لهذه المبادرات، فينبغي له أن يدرجها على قائمة أولوياته الشخصية؛ فلا خلاف على أن وزير الخارجية هو الذي سيمسك بدفة الجهود الدبلوماسية الأمريكية [هيلاري كلينتون]، ولكن نظراً إلى أن أجندة الشرق الأوسط الطموح هذه ستتطلب حوارات ومشاورات مكثفة تجرى بالتزامن وأطرافاً كثيرين، فإن على أوباما تعيين مبعوثين خاصين اثنين، يتولى كل منهما أمر إحدى المبادرتين المتعلقتين بإيران وبالسلام العربي-الإسرائيلي، ويكون مسؤولاً أمام الرئيس نفسه مروراً بوزير الخارجية.

وبرغم أن واشنطن لا يجوز لها إملاء نسبة التقدم التي ينبغي للمفاوضات أن تحققها، فإن الزمن سيكون العامل الجوهري في مجالات معينة؛ فالمبادرة الإيرانية على سبيل المثال، ينبغي إطلاقها بأسرع وقت ممكن؛ بسبب الحاجة الملحة إلى وقف برنامج التخصيب الإيراني قبل أن تستطيع إيران امتلاك قدرات تخرج بها على الطوق المفروض عليها. والوقت يمضي سريعاً أيضاً بالنسبة إلى المبادرة الإسرائيلية-الفلسطينية؛ نظراً إلى أن الدعم الإسرائيلي والفلسطيني لحل الدولتين آخذ في الزوال، حتى صار يصعب وإياه التوصل في الحال إلى اتفاق إسرائيلي-فلسطيني، وحتى لو تحقق هذا، فلن يمكن تنفيذه على الأرض

إلا على مراحل عدة. وخلافَ ذلك، فإن اتفاقاً إسرائيلياً-سورياً ربما سيمكن إبرامه في وقت أسرع. وفي جميع الأحوال، لا بد من مواصلة العمل على المسارات الثلاثة هذه، بشكل متزامن؛ نظراً إلى أن التقدم الذي يُحقَّق على أي منها سيسهم في إحراز تقدم على المسارين الآخرين.

لعلنا أخيراً، في غنى عن القول: إن أوباما سيجد في إحياء الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط مهمة شاقة جداً، ويصح هذا بشكل خاص لأن هذه المنطقة مقدمة على مواجهته بمفاجآت غير سارة تخبأ له، وليس هناك من استراتيجية تحمل معها فرص النجاح إلا تلك التي يمكن أن تبقى ثابتة على المسار المحدد لها، برغم المصاعب الحتمية التي قد تحرفها عنه، والتي تتألف من مكونات متكاملة فيما بينها؛ بمعنى أن تضع في حسابها مسبقاً تأثير تبعات جهد تبذله واشنطن في أحد الميادين، فيما تحاول تحقيقه في الميادين الأخرى.

التغيير الذي يؤمنون به

حفاظاً على أمن إسرائيل، لنعطِ الفلسطينيين حقوقهم

والتر راسل ميد*

على إدارة أوباما - إذا كان لها أن تأمل في إحلال السلام في الشرق الأوسط - أن تضع السياسات والأهداف الفلسطينية في صدارة اهتماماتها.

ربما جاز لنا أن نقول: إن إعادة الروح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية هي أسوأ الشرور التي لا بد منها، فهي ضرورية جداً، وبغيضة جداً في آنٍ معاً؛ إذ إنها ضرورية لأن الصراع المتفجر بين الإسرائيليين والفلسطينيين والناشب في منطقة مضطربة وحيوية استراتيجياً، ينطوي على انعكاسات مهمة على المصالح الأمريكية، ولأن أمن إسرائيل يشكل أحد أهم الهواجس التي تشغل بال الرأي العام الأمريكي على الصعيد الدولي. وتعد هذه العملية بغيضة جداً لأنها مسألة مكلفة وعسيرة؛ فالخوض فيها يتطلب دفع ثمن باهظ، وفرص التوصل إلى تسوية لها متباينة في أحسن أحوالها، وكل المقاربات المتاحة للتعامل إزاءها تحمل في طياتها بذور مخاطر سياسية بالغة الأهمية. وسلسلة الخيارات السياسية العقيمة التي انتهجتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن إنما زادت الأوضاع سوءاً على سوء؛ فهي لم تُلهب مشاعر السخط والغضب فحسب، بل أضعفت أيضاً، مواقف التيارات المعتدلة الإسرائيلية والفلسطينية معاً، وحطت من قدر مصداقية الحكومة الأمريكية؛ بوصفها وسيطاً في هذه العملية.

وحتى لو أسقطنا من حسابنا الحصيلة الضارة التي أفرزتها سنوات ثمانٍ ضاعت هباءً، فلن يكون الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني سهلاً على التسوية، بعد أن صار الإخفاق مآل

* والتر راسل ميد هو أحد كبار الباحثين في برنامج هنري كيسنجر للسياسة الخارجية الأمريكية، لدى مجلس العلاقات الخارجية.

جميع الجهود التي بذلها أطراف كثيرون؛ للتوصل إلى نهاية له؛ فالمفاوضات المباشرة التي أُجريت بين العرب واليهود بُعيد الحرب العالمية الأولى ما لبثت أن تداعت، والبريطانيون حاولوا المستحيل سعياً للتوفيق بين الطموحات الفلسطينية واليهودية المتصارعة، منذ إطلاق وعد بلفور عام 1917، حتى الانهيار المهين لحكم الانتداب عام 1948. ومنذ ذلك الحين تبذل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي قصارى الجهد لحسم هذه المعضلة، من دون أن يحالف النجاح هذه المساعي. وليس من قضية دولية أخرى استنزفت قدرات عدد كبير من قادة العالم وزعمائه، واستحوذت على اهتمام الكثيرين في جميع أرجائه مثلما فعلت هذه القضية. فقد عجز ونستون تشرشل عن إيجاد حل لها، ولم يكن أمام "العقلاء" الذين أرسوا أسس حلف شمال الأطلسي "الناتو" ومشروع مارشال إلا إحالتها - وقد تفاقمت - على الأجيال اللاحقة. وأقنع هنري كيسنجر نفسه بما حققه من تقدم يسير، وانهار الاتحاد السوفيتي أمام أنظار رونالد ريجان، ولكن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني استعصى على هذا الأخير، أما بيل كلينتون فقد خصص قسطاً كبيراً من فترة رئاسته لحل هذه المعضلة العويصة من دون جدوى. وانتهى إلى الإخفاق كل ما حاول جورج بوش فعله. فهذا إذاً، صراع جدير بالاحترام! لأنه صراع قديم، ملتهب دائماً، ومعقد، ولا يقبل حلولاً متسرعة.

ولعل أحد معاني مقولة كيسنجر الشهيرة بأن السياسة الأكاديمية مُرة جداً بسبب ضآلة الرهانات المعقودة عليها، ينطبق إلى حد كبير على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني؛ لأن الرهان هنا لا يتعدى قطعة أرض صغيرة. فمساحة فلسطين يوم كانت تحت الانتداب البريطاني، (وهي اليوم مقسمة إلى إسرائيل الحالية وقطاع غزة والضفة الغربية المحتلتين)، لم تكن لتزيد على مساحة ولاية نيوجيرسي الأمريكية، وكان تعداد سكانها عام 1919، يقرب من 651 ألفاً، بينما يقيم فيها اليوم ما يناهز 5.4 ملايين يهودي و5.2 ملايين من العرب. وفي بقاع أخرى من هذا العالم، ثمة شتات يهودي، وآخر فلسطيني، يضمان 7.7 ملايين يهودي و5.2 ملايين فلسطيني، وهؤلاء جميعاً يعتقدون أن لهم الحق في العيش هناك.

ومع هذا، فإن الصراع في جوهره يتخطى مسألة الأرض؛ فقد تعمق لدى الكثير من كلا الجانبين الإحساس بأن أي حل وسط سيأتي مجحفاً من الناحية الأخلاقية، وثمة شريحة

واسعة من اليهود الإسرائيليين لا تشعر بارتباط حميم جداً بأرض "بني إسرائيل"، التي وعدهم بها كتابهم المقدس فحسب، بل تؤمن أيضاً أن الاستيطان فيها وامتلاكها إنما هما تطبيق لإرادة إلهية. وفي تقدير يهود كهؤلاء، أن التخلي عن هذه الأرض التي أنعم الله بها عليهم يدخل في عداد الخطايا والآثام. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الإسرائيليين لا تشاطر تلك الشريحة إيمانها هذا بعقائدية صارمة، فإنها ربما لن تقف عائقاً على طريق أولئك الذين ربما لا يدخرون وسعاً لاسترجاع "أرض الميعاد".

ولسوف يصعب كثيراً على أي مراقب خارجي تفهم توق الفلسطينيين الشديد إلى استعادة قراهم وأراضيهم التي حرموا منها، يوم ظهرت إسرائيل إلى الوجود عام 1948؛ فأحاسيسهم هذه أكبر بكثير من الحنين إلى الماضي، وهوية الفلسطينيين القومية لم تتضح ملامحها إلا في خضم صراعهم ضد الصهيونية، كما أن حملات التهجير الجماعية التي استهدفتهم في أعقاب حرب عام 1948 – أو ما يعرف بـ "النكبة" – مثلت اختباراً قاسياً عنيفاً، خرج من رحمه الوعي الفلسطيني الحديث. وهكذا، فإن هناك من يرى أن أولئك الفلسطينيين المشردين، ولاسيما اللاجئين المقيمين في المخيمات منهم، هم حملة الأنموذج الأكثر أصالة للهوية الفلسطينية؛ وبذلك أمسى حق الفلسطينيين غير المشروط في العودة إلى الموطن والمسكن اللذين فقدوهما في أثناء النكبة مطلباً مركزياً للشعب الفلسطيني، وبات التخلي عن هذا الحق يعد في نظر الكثير منهم – إن لم يكن قاطبتهم – عملاً خيانياً بحق هذا الشعب، بل إن هذا الإحساس أيضاً صار يساور أولئك الذين يرون فيه هدفاً تستطيع الحركة الوطنية الفلسطينية الاستغناء عنه.

قصة شعبين

لم يعد هذا الصراع صعباً على الحل إلى حد التعذر فحسب، بل إن التاريخ والثقافة اجتمعا ليجعلا من الصعب أيضاً، على الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، اتخاذ الخيارات التي يتطلبها حسم الصراع؛ فمع أن القرن العشرين قد وضع هذين الشعبين في مواجهة تجارب شديدة الاختلاف، فإن الحال قد انتهت بكل منهما، إلى تمزق في الوعي الوطني ونشوء مؤسسات أضعف، من أن تتخذ قرارات سياسية حاسمة، فضلاً عن تطبيقها.

إن تحديد طبيعة العلاقة ما بين الدين، والانتماء العرقي، والمواطنة بالنسبة إلى الإسرائيليين، مايزال سؤالاً عويصاً، وسيظل كذلك دوماً؛ فهل عودة اليهود إلى أرض الأسلاف هدف دنيوي من حيث الأساس، وذو طابع ديني مضاف، مثلما هي أهداف الحركات الداعية إلى الاستقلال، وهي التي نشأت وسط الأقليات التي ضمتها الإمبراطورية العثمانية، ومنها اليونانية والأرمنية، مثلاً؟ أو أنه مشروع ديني في جوهره؟ وثمة أسئلة مماثلة تواجه بلداناً أُخر، بيد أن هذه المسألة تصبح أشد خطورة حين يتعلق الأمر بإسرائيل تحديداً؛ نظراً إلى أنها الدولة اليهودية الوحيدة في العالم.

إن منشأ التعقيد الآخر هو أن "الإسرائيليين" يمثلون جيلاً جديداً، أما "اليهود" فهم شعب قديم، وهؤلاء وفدوا على إسرائيل من كل أرجاء الأرض بمجتمعاتها وثقافاتها الشديدة الاختلاف، حاملين معهم آمالاً وتطلعات على قدر كبير من التباين هي الأخرى، وأقاموا مجتمعاً سياسياً متنوعاً ومتشظياً مثل تاريخ كل فئة منهم. ففي هذا البلد اجتمع الأشكيناز، والسفارديم، والأورثودوكس، والأورثودوكس المتشددون، وعلمانيون اشتراكيون وعلمانيون ليبراليون، وشرائح من الروس تنتمي إلى جيل ما بعد الاتحاد السوفيتي، في تنوع انعكس بوضوح في طبيعة المشهد السياسي الإسرائيلي، بكل ما ينطوي عليه أصلاً من توترات آخذة في التفاقم بفعل ضغوط المخاوف التي تنتاب إسرائيل حيال الأخطار التي تتهدد وجودها ذاته. وهذا المزيج الذي يجمع بين حكومات ضعيفة، وبيئة سياسية متفجرة، مابرح يقف عائقاً أمام اتخاذ تدابير وخطوات رسمية حاسمة؛ ومن هنا بات لزاماً على القادة الإسرائيليين أن يراقبوا بحذر بالغ الرأي العام الإسرائيلي.

كان المجتمع الإسرائيلي عرضة للأذى أيضاً، سواء عبر محاولة إفناء اليهود الأوربيين بنيران المحرقة، أو الظواهر التي ارتبطت بها، ومنها: الإخفاق في استيعاب اليهود، واضطهاد دام قروناً من الزمن قبل عصر التنوير، ونبذ المجتمع الدولي لليهود البائسين الذين خرجوا من ألمانيا النازية؛ بحثاً عن بلدان تؤويهم. واليهود الذين قدموا إلى إسرائيل من العالم الإسلامي جلبوا معهم تاريخهم الحافل بوقائع الخذلان والتمييز والاضطهاد [بحسب رأي الكاتب]، وهو الذي بلغ ذروته في أعين الكثيرين فراراً مرعباً ومهيناً

يضاهي في أدق تفاصيله، ذلك الذي كابده الفلسطينيون. وإذ حطوا الرحال فيما عدوه ملاذاً أخيراً على هذه الأرض، فقد كان عليهم - من ثم - سماع الأصوات الداعية إلى تدميره، وتحمل آثار الهجمات التي شنت عليهم، موجة إثر أخرى؛ فهذا إذاً، شعب لا يمنح أحداً ثقته بسهولة، ولا هو ذاك الذي يمكن فيه دوماً عقد جولات نقاش بشأن أمنه القومي بأسلوب منطقي رصين.

ولعل ما يدعو إلى الدهشة أن تتشابه الأحوال إزاء ما يتعلق بالأوضاع السائدة بين الفلسطينيين؛ فمنذ البدء، صارت الحركة الوطنية الفلسطينية تتنقل بشكل مرتبك ما بين "الديني" و"العلماني"؛ فهل يشكل الفلسطينيون مجتمعاً قومياً متميزاً يضم مسلمين ومسيحيين؟ وهل هم جزء من أمة ذات طابع عالمي (الأمة الإسلامية)، أو هم جزء من أمة عربية كبرى؟

وعلى الرغم من أن تجارب القرن العشرين المؤذية قد منحت الفلسطينيين – بكل ميولهم السياسية والدينية – هوية وتاريخاً مشتركين، (لعلهما الأقوى على مستوى العالم العربي، باستثناء مصر)، فإن ثمة أسئلة أساسية مافتئت تحوم حول طبيعة الوعي الوطني الفلسطيني.

كانت فلسطين تاريخياً، تمثل منطقة ذات تركيبة معقدة وثقافات فرعية عدة، وقد انعكس تنوعها بوضوح في سياق التحولات التدريجية التي شهدها الشرق خلال القرن التاسع عشر، وفي وقت من الأوقات، شكل المسيحيون والدروز واليهود قرابة خمس سكانها، وكانت الزراعة هي القطاع المهيمن في المدن والمناطق الساحلية، وكذلك المصالح التجارية الأوربية، وقد شاعت في أواخر العهد العثماني الاضطرابات السياسية والثقافية فيها. وسلكت القدس مسارها الخاص بها، فيما أمكن عائلات عربية مرموقة – ماتزال أسماء بعضها تحتل حتى اليوم، موقعاً متميزاً في الحياة السياسية الفلسطينية – ممارسة أدوار قيادية ذات شأن، في أماكن كثيرة من المنطقة. أما المجتمعات الفلاحية فقد آثرت التوجه نحو المدن والمراكز المحلية الأصغر حجماً؛ كنابلس مثلاً. وسواء في هذه المناطق أو تلك، فقد كان المشهد يزداد تعقيداً بفعل الخلافات العشائرية القديمة والنزاعات العائلية.

وفي القرن العشرين، طغت مظاهر الاضطراب على التاريخ الفلسطيني. ولم تتوج الحركة القومية التي خاضت النضال ضد الإنجليز بالاستقلال، بل باستئصال ما يربو على نصف السكان العرب الفلسطينيين؛ فحل بعض المهجرين في مخيمات اللاجئين، وانتقل آخرون للعيش مع أقارب لهم في الريف؛ مثلما فعلت أجيال سابقة من قبل، خلال فترات التوتر السياسي والركود الاقتصادي المبكرة، وتحول الباقون إلى لاجئين في داخل الدولة الإسرائيلية الناشئة. ومع أن الأرقام الحقيقية ماتزال موضع خلاف، فإن التقديرات المتاحة تتحدث عن فرار نحو 276 ألف لاجئ إلى الضفة الغربية، وما بين 160 و190 ألفاً إلى غزة، وعبر الحدود إلى الأردن نحو 100 ألف، ولاذ بالفرار إلى لبنان وسورية ما يربو على 175 ألفاً، جاء معظمهم من شمال الجليل. [هذه التقديرات تخص من لجأ عام 1948 فقط، ولا تتضمن الحجم الحالي لهؤلاء اللاجئين وأبنائهم وأحفادهم، المحرر].

وفي أعقاب ذلك، ازداد المجتمع الفلسطيني تعقيداً؛ فعلى امتداد الفترة 1948-1967، عاش معظم الفلسطينيين تحت الحكم الأردني سواء في الضفة الغربية أو في الأردن نفسه، بينما كانت غزّة تخضع لإدارة مصرية. وتباينت إلى حد كبير جداً أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية سواء في هذه المناطق أو في لبنان وسورية؛ فالفلسطيني في غزّة ليس إلا لاجئاً فقيراً من الناحية الفعلية، وفي الضفة الغربية، تفرق اللاجئون للعيش في مخيمات تقع وسط مجتمعات تقليدية من الفلسطينيين الذين كانوا مايزالون يقيمون على أرض الأجداد. وفي القدس استطاعت رموز بارزة منهم المحافظة على بقائها بما تمتلكه من نفوذ، وإن هي فقدت كل ممتلكاتها على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر. واستطاع الفلسطينيون الاندماج في المجتمعات التي استضافتهم في الأردن، وبشكل أقل في سورية. وفي لبنان كانت أمورهم مختلفة، وأغلبهم يقطن اليوم في مخيمات مغلقة، وليس أمامهم إلا القليل جداً من الفرص التعليمية والاقتصادية، ولا شيء من هذه البتة فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية. وقد شهدت هذه المرحلة تكون أنموذجين جديدين من الشتات الفلسطيني: الأول يتألف بصورة رئيسية من فلسطينيين على مستوى تعليمي عالٍ، يعملون في منطقة الخليج وغيرها، والثاني يمثل شريحة أصغر حجماً من القادة السياسيين والعسكريين الذين تمّ ترحيلهم لاحقاً من الأردن (عام 1971)، ومن لبنان (عام 1982)،

ومنهم من غادر تونس عام 1994، إثر التوقيع على اتفاق أوسلو. إن تاريخاً كهذا لا بد أن يكون من بين الأسباب التي وقفت وراء تشرذم المجتمع الفلسطيني إلى فرق مختلفة عدة، اتخذ كل منها منحى سياسياً أو دينياً أو عقائدياً.

وفي غياب الدولة، أو - بالأصح - في وجود دول مختلفة كثيرة، ليس بينها واحدة يمسك الفلسطينيون بدفة الحكم فيها، كان لا بد للفوضى من أن تكون السمة الطاغية للحياة السياسية الفلسطينية؛ فلا يوجد نظم تعليمية موحدة ولا مؤسسات أخرى فاعلة، برلمانية أو غيرها، يمكن من خلالها التوصل إلى اتفاق جماعي في الرأي وتطبيق أحكامه. وما تفرّق الفلسطينيين على نحو مأساوي إلى كيانين: أحدهما حماس في غزّة والآخر فتح في الضفة الغربية، إلا أحد انعكاسات سياسات التشرذم، والتعبير عن هشاشة مؤسساتية. وإزاء وضع كهذا، لا بد من القول: إن تجمعات الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية وغيرها من ملاذات الشتات، ستُحوَّل إلى "دوائر انتخابية" أساسية، عندما يأزف وقت تطبيق ما تحتاج إليه إسرائيل من ضمانات أمنية، ساعة تأسيس دولة فلسطينية. ومع ذلك، فلن يكون لهؤلاء الفلسطينيين رأي في انتخاب ممثليهم الذين سيتفاوضون حول اتفاق السلام نيابة عنهم، علاوة على أن مصالحهم ربما لا تطابق بالضرورة مصالح أولئك المقيمين في غزّة أو الضفة الغربية.

إن الفلسطينيين أيضاً، شأنهم شأن اليهود، جوبهوا بمواقف خيانية من المجتمع الدولي إبّان القرن العشرين؛ فعصبة الأمم كانت قد كافأت المملكة المتحدة بوضع فلسطين تحت انتدابها، وفق شروط تقضي بصراحة تأسيس وطن قومي يهودي، من دون حاجة إلى مشاورة الشعب الفلسطيني. وأجازت الأمم المتحدة عام 1948، تقسيم فلسطين، وهي بذلك قد اتخذت قرارات حاسمة تتعلق بمستقبل هذا البلد، من دون الرجوع إلى شعبه أو الأخذ برأيه. ومنذ ذلك الحين والفلسطينيون يُساء استغلالهم عملياً في كل منعطف أو نقطة تحول، بل - وهذا هو الأهم - حتى على يد قادة عرب عدة.

وهكذا، فإن القرن العشرين قد علّم الشعبين اليهودي والفلسطيني معاً، دروساً مفادها أن ما يدعيه المجتمع الدولي من مبادئ أخلاقية سامية ليس إلا مزاعم فارغة

خادعة، وأن الدول الكبرى إنما هي قوى كبرى، في فعالها الوحشية وفي استهانتها بمبادئ الأخلاق، وأن السياسات الدولية ليست إلا مخططات دموية، وأن الشعوب في نهاية المطاف ليس لها غير الاعتماد على نفسها. ولقد ضمن كل منهما البقاء لنفسه بفضل المثابرة والعناد، والكفاح العنيف، ورفض القبول بالهزيمة؛ فقد أفلح اليهود بعد جهد جهيد في الخروج من تحت حطام أوربا ليؤسسوا دولة حولوها ما بعد ذلك إلى قوة إقليمية كبرى، برغم المحاولات المتتابعة لتدميرها من قوى أخرى. أما الفلسطينيون فقد أقاموا حركة قومية في مواجهة النكبة، وتبنوا الكفاح المسلح تأكيداً للذات، ودافعوا عن استقلاليتهم في خضم بيئة قاسية، طغت عليها سياسات القوة التي سادت منطقة الشرق الأوسط، وكان النجاح حليفهم في إقحام قضيتهم على أجندة المجتمع الدولي. وكل منهما صار يثق بما يمليه عليه ضميره، وفطرته الذاتية، أكثر بكثير من ثقته بوعود أي قوة أخرى كانت، أو قوى العالم كلها مجتمعة. وكل منهما لا يثق بالآخر؛ لعلمهما بدرجة القساوة ودرجة الوحشية اللتين تعيّن على كل منهما أن يتطبع بهما؛ كي يضمن بقاءه. بيد أن كلاً منهما يفهم - على نحو يتعذر على غيرهما - مرارة الوضع الذي يعيشه كل منهما وتشابهه.

ما العمل؟

تواجه الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما اليوم مهمة شاقة وعويصة، ولسوف يتحتم عليها صوغ استراتيجية للسلام في الشرق الأوسط، على أن يراعى فيها بشكل واضح قطع كل صلة بالماضي، وضمان ديمومتها من الناحية السياسية في الداخل والخارج، وأن يراعى انطواؤها على أمل حقيقي بالتوصل إلى تسوية نهائية، وعودتها في الوقت نفسه بالفائدة على كلا الشعبين، وعلى المنطقة بعامة والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. غير أنه لن يكون في متناول واشنطن إلا خيارات محدودة؛ فالرأي العام الأمريكي يفضل - بقوة - دائماً وضع السياسة الخارجية الأمريكية على مسار موالاة إسرائيل ومناصرتها، حتى إن أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة قادرون على حشد دعم واسع لها في غضون مهلة قصيرة. إن عقوداً من الجهود والمحاولات الدبلوماسية والأكاديمية المكثفة قد أفلحت في إظهار ميزات الحلول الممكنة للصراع وتشخيصها بكل وضوح؛ ومن ثم فإن الملامح التمهيدية لأي تسوية - إزاء ما يتعلق مثلاً، بترسيم الحدود، والشواغل الأمنية، واللاجئين، وحقوق

المياه – باتت مفهومة على نحو معقول لدى الأطراف جميعاً، ولـيس في وسـع أوبامـا فعـل الكثير لتغييرها؛ فهو لا يستطيع توسيع مساحة الأرض المقدسة كي يمنح كل شعب القدر الذي يريده منها، ولا هو قادر على بناء "هيكل" جديد أو "حـرم قـدسي شريـف" آخـر؛ ليتمكن من إعطاء كل طرف "المكان المقدس" الذي يعود له، وليس في مقـدوره أن يـزيح "المسجد الأقصى" بعيداً عن "الحائط الغربي".

ولكن واشنطن تظل – مع هذا – قادرة على تغيير الأسلوب الـذي تُـصاغ بـه اتفاقيـة السلام؛ فترفع – من ثم – درجة تقبل الطرفين لها. ومن هنا، فإن إدارة أوبامـا بحاجـة إلى إحـداث تغـير نـوعي مفـاهيمي ثـوري؛ يـشبه التغـير الـذي جـاء بـه [العـالم الفلكـي] كوبرنيكوس؛ فهو عندما ينظر إلى الشمس والقمر والكواكب والنجوم ذاتهـا التـي يراهـا الآخرون، سيجب عليه الخروج بمفاهيم جديدة للروابط القائمة بينها. وعـلى خـلاف مـا حدث في الماضي، حين كان صنّاع السلام الأمريكيـون يـديرون عمليـة التفـاوض، وفقـاً لمقاربة تتخذ من إسرائيل محوراً لها، فإن على إدارة أوباما أن تـضع الـسياسات الفلـسطينية والرأي العام الفلسطيني في صلب جهودها الهادفة إلى إحلال السلام.

ولكن هـذا غـير كـافٍ لإحـداث الثـورة المطلوبـة، فـلا أهـداف الولايـات المتحـدة الأمريكية ولا أجزءا كثيرة من سياساتها سيطالها التغيير، وستظل متينةً علاقاتُها بإسرائيل، إن لم تكن ستزداد قوة على قوة. ولكن، على الرغم مـن ضـعف الفلـسطينيين مـن الناحيـة العسكرية والخلافات الفئوية السياسية الناشبة بينهم، فـإنهم يمـسكون مفتـاح الـسلام في منطقة الشرق الأوسط، وإذا كان لواشنطن أن تأمـل في خلـق بيئـة أكثـر أمنـاً واسـتقراراً لإسرائيل، فلسوف يتعين عليها تحبيب السلام إلى خصومها.

وما من شيء غير الدعم الصريح من جانب غالبيـة الفلـسطينيين – في غـزّة والـضفة الغربية والشتات – لمعاهدة سلمية يعقدها الجانبان، يمكن أن يحقق لإسرائيل الأمن الـذي تتوق إليه. وكما يمكن أن يحدث حتماً إثر إبرام أي اتفاق سلمي، لسوف تحاول مجموعـات مسلحة تخريب مشروع السلام – عـلى غـرار طريقـة القـوميين الأيرلنـديين المتعـصبين في مواصلة الحرب ضد البريطانيين، بعد فترة طويلة على نيل أيرلنـدا اسـتقلالها – وعنـد ذاك

سيكون على الرأي العام الفلسطيني: إدانة أعمال عنف كهذه، ومؤازرة حملات الملاحقة، والتدابير الصارمة التي تنفذها السلطات الفلسطينية المختصة بحق مرتكبيها. لقد كان المفاوضون الأمريكيون في عهد إدارة كلينتون قد اختزلوا مسألة كسب دعم الفلسطينيين لأي معاهدة سلمية محتملة في ضمان توقيع ياسر عرفات عليها فقط، افتراضاً منهم بأنه كان قادراً - بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية - على التحكم في توجهات الرأي العام الفلسطيني ونزعاته؛ فارتكبوا بذلك خطأً فادح الضرر. أما الآن، فإنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية تركيز اهتمامها على دفع هذا الرأي العام صوب مساندة السلام، ولاسيما أن الزعماء الفلسطينيين الحاليين لا يحظون بما كان عرفات يحظى به من سلطة ومنزلة كبيرتين. وهذا من دون ريب سيتطلب بذل الكثير من الجهد الدؤوب.

ومهما يكن من أمر، فالدبلوماسية الأمريكية لطالما غالت في تقدير درجة تقبل "حل الدولتين"، سواء على الصعيد الفلسطيني أو الصعيد العربي الأوسع نطاقاً. فعلى الرغم من أن بعض الاستطلاعات يوحي أن هذه المحصلة قد تحظى بقبول غالبية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لها - أو لنقل: إنها قد قبلتها قبل بضع سنوات خلت - فإن هذا المقترح لم يقابل قط بحماسة شديدة، ومابرحت "شعبيته" آخذة في التدني بين أبناء الشتات الفلسطيني، بل إن بعض أشد المجاهرين صراحة بمؤازرتهم إياه - ومنهم الكاتب والباحث المعروف سري نسيبة - صار اليوم ينأى بنفسه عنه.

وليس من المستغرب أن يأتي الدعم الأقوى لهذا الحل من الضفة الغربية، وبخاصة بين أوساط الشرائح الميسورة نسبياً والقاطنة في الضفة والفلسطينيين من غير اللاجئين المقيمين في القدس. ومع أن حل الدولتين ربما بدا بالنسبة إلى هؤلاء الفلسطينيين تسوية ملتوية موجعة، فإنه لا يخلو في تقديرهم من سمات جاذبة. أما سكان المخيمات، ومن يقيم منهم تحديداً في غزّة - وهي التي تخلو عملياً من أي موارد ولا تمتلك ولو في الظروف المثلى غير نزر يسير من فرص الانتعاش الاقتصادي - فليس هناك ما يستهويهم في حل الدولتين أو يجتذبهم إليه إلا القليل جداً. وواقع الحال يقول: إن الإسرائيليين قد حصلوا على الأمن الذي يريدونه، والسلطة والثروة أمستا في متناول النخب الفلسطينية، بينما أُهمل شأن أبناء

الشتات واللاجئين الذين ازدادوا فقراً على فقر، وحُرموا مما حظي بـه الآخـرون في وقـت ترفرف فيه أعلام جديدة على المخيمات القديمة ذاتها.

وبـالعودة إلى عقـد التـسعينيات مـن القـرن المـاضي، نجـد أن موقـف الإسرائيليـين المعارضين لعملية أوسلو كان قد وجد ما يعززه في ضعف الدعم الذي أبداه الفلـسطينيون لحل الدولتين. وهنا يبرز السؤال الآتي: هل تمتلك السلطة الفلسطينية الحديثة النشأة الحـق المعنوي، والإرادة السياسية، والقدرات الإداريـة اللازمـة لمـنح إسرائيـل مـا يكفيهـا مـن الضمانات الأمنية؛ لمواجهة الحركات الفلسطينية الرافضة المتشددة التي يكاد عدم اعترافهـا بالاتفاقية يكون مؤكداً؟ وفي غياب شريـك فلـسطيني فاعـل ومـؤثر، أيمكـن أن تـسبب الاتفاقية – التي تقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين من الضفة الغربية – تقويض دعائم أمن إسرائيل؟

إن شكوكاً كهذه، ماتزال تجد من يعـبّر عنهـا اليـوم بـصوت عـالٍ مـن عـلى المـسرح السياسي الإسرائيلي، ومابرحت سبباً لتعقيد مهمة أي زعـيم إسرائـيلي ينـشد الـدخول في مفاوضات جادة. ولكن هذه الشكوك لا يجوز أن تعد عائقاً على طريـق الـسلام فحـسب؛ فهي أيضاً تدلّ الولايات المتحدة على طريق يأخذها إلى أمام. ولا بد من القـول ابتـداءً: إن المصالح الإسرائيلية والفلسطينية مترابطة فيما بينهـا إلى حـد كبـير، وأي اتفاقيـة سـلمية لا تتعامل والهموم الجوهرية للفلسطينيين ستفتقر إلى الشرعية لدى الرأي العام الفلـسطيني، وهي التي باتت ضرورية لـصنع سـلام حقيقـي، ولإعطـاء الدولـة الفلـسطينية الـسلطة والمساندة اللتين تحتاج إليهما؛ لفرض السلام ولحماية أمن إسرائيل في آنٍ معاً. وما لم يحـصل الفلسطينيون على كفايتهم مما ينشدونه من التسوية، فلن يحصل الإسرائيليون على كفـايتهم من الأمن الذي يبتغونه.

ومن هنا، فإن هذا الترابط يتيح لإدارة أوباما فرصة تاريخيـة لتعزيـز فـرص الـسلام، وللتعامل والطموحات الفلسطينية بشكل إيجابي، من دون أن تنأى بنفسها عن إسرائيل أو أن تنقلب عليهـا؛ إذ إن معالجـة مـا يثـير قلـق الفلـسطينيين إزاء حـل الـدولتين لا يعنـي بالضرورة تفضيلهم على الإسرائيليين، بل يعني التعامل والهواجس المـسوغة التـي تنتـاب

أولئك الذين يشغلهم كثيراً التفكير في مستقبل بلديهما، من فلسطينيين وإسرائيليين. وما من اتفاقية، ولا الاحتلال الدائم للضفة الغربية، يمكنهما أن يمنحا إسرائيل أمناً مثالياً، ولكن اتفاقاً - أياً يكن شكله - لا يحظى بدعم مستدام من الفلسطينيين لن يمنح إسرائيل الفرصة لتحسين وضعها الراهن كثيراً. وهذا يعني أن أي صفقة يتم التوصل إليها ينبغي أن تعالج القضايا الأشد أهمية بالنسبة إلى اللاجئين المنفيين؛ فهم من يجسد الشعور القومي الفلسطيني على أفضل وجه، ومايزالون يمثلون المصدر الأساسي للشرعية السياسية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن أغلب القضايا الخلافية التي تشيع الفرقة بين الجانبين، هو من ذلك النوع الذي يعرف بالقضايا الصعبة "ذات المحصلة الصفرية" - بمعنى أن أي مغنم إسرائيلي يمثل خسارة فلسطينية، والعكس صحيح أيضاً - فإن ثمة عناصر مهمة في أي حل تسوية وسط، لا تقع تحت هذا الوصف. وفي واقع الحال، فإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستطرح أموراً جديدة على الطاولة، فإنها ستجعل السلام أكثر جاذبية في أعين الطرفين، وستمهد الطريق أمام الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين؛ وصولاً إلى حل وسط، ولو ذلك النوع من القضايا الصعبة.

وعندما يجدد التأكيد على دعم الولايات المتحدة لقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، مع اعتماد "الخط الأخضر" أساساً لترسيم حدودها (أي حدود ما قبل عام 1967، وأي تعديلات طفيفة تجرى عليها ويتم الاتفاق عليها مشتركاً)، فإن على أوباما - من بين ما عليه - أن يقطع في هذا الاتجاه شوطاً أطول من ذلك الذي قطعه أسلافه، وأن يبدد الشكوك التي خلقها الدعم الخطابي الأجوف، الذي اعتادت إدارة بوش تقديمه لتأسيس دولة كهذه، وأن يعلن التزام الولايات المتحدة، لا بإقامة دولة فلسطين المستقلة فحسب، وإنما بالإقرار أيضاً بالمظالم التي أصابت الفلسطينيين، وتقديم التعويضات لهم، وضمان مستقبل لائق لكل أسرة فلسطينية.

وقد يفرض إثبات صدق هذه التعهدات على إدارة أوباما ضرورة مشاورة طيف واسع من الجماعات الفلسطينية وأطراف معينين آخرين؛ من أجل الخروج بتوصيات تصاغ وفقاً لها مقترحات أمريكية واقعية للتعامل والقضايا الفلسطينية الجوهرية. وفي

سياق المشاورات التي تجريها مع حلفاء أمريكا في أوربا (وبخاصة ألمانيا والمملكة المتحدة لما لهما في المنطقة من مصالح وعلاقات تاريخية خاصة) وغيرها، يصبح لزاماً على إدارة أوباما طرح أجندة من شأنها أن تزيد إلى حد كبير، قيمة حل الدولتين في نظر الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، وأن تطلق جهداً دبلوماسياً جدياً يستهدف إعادة الروح إلى المفاوضات المباشرة بين الأطراف ذوي الصلة بذلك.

إن ما يريده الفلسطينيون من السلام أولاً، وقبل كل شيء هو الاعتراف بما حاق بهم من ظلم وغياب للعدالة. وهناك بين الباحثين الإسرائيليين والفلسطينيين من وثّق الكثير من وقائع حرب عام 1948 التي شهدت مجازر أو تهديدات باستخدام العنف، دفعت بالفلسطينيين إلى الفرار، ولم يُسمح للقسم الأعظم من الفلسطينيين الذي هجروا مساكنهم وقراهم – حماية لأنفسهم ولأسرهم – بالعودة إليها قط، بل إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة عمدت إلى مصادرة قسم كبير من ممتلكاتهم. ليس جرماً أن يفر المدنيون هرباً من ميادين القتال، والقانون الدولي يقرُّ لهؤلاء بحقهم في العودة إلى ديارهم. ومادام إحقاق مثل هذا الحق هو الدعامة الرئيسية التي ارتكزت إليها السياسة الأمريكية في البوسنة؛ فلماذا إذاً، يُعامل الفلسطينيون – والسؤال لهم – على نحو مختلف؟ وهذه إنما هي شكوى مشروعة يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود المجتمع الدولي نحو التعامل وإياها بصورة شاملة وبوضوح تام، كما أن أي جهد دبلوماسي يراد به إقامة سلام وطيد الأسس بدعم من الفلسطينيين لا بد له أن يأخذ في الحسبان معالجة هذه المشكلة.

وعلى الرغم مما تقدم ذكره، فإن من غير الإنصاف إلقاء المسؤولية كاملة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على عاتق إسرائيل أو التغاضي عن الجور الذي حلَّ بالفلسطينيين. والإسرائيليون يدّعون أن حرب عام 1948، إنما كانت حرباً من أجل البقاء؛ فهؤلاء الذين نجوا من معسكرات الموت التي أقامها لهم هتلر وجدوا أنفسهم بغتة في مواجهة لا ضد الفلسطينيين فحسب، بل ضد جيوش خمس دول عربية أيضاً. كما يحتج الإسرائيليون بأن حق الدفاع عن النفس يسوغ لهم ما اقترفوه من أفعال خلال الحرب وبعدها. ومع أن الغالبية العظمى من الإسرائيليين تقرّ بارتكاب "بعض الآثام" بحق الفلسطينيين، فإنهم

جميعاً يتذرعون بأن أولئك الذين يكيلون التهم لهم كانوا سيفعلون الشيء نفسه، أو ما هو أسوأ منه، لو أنهم واجهوا الخيارات ذاتها. وهم في هذا على صواب، فلا يمكن ببساطة تحميلهم مسؤولية النكبة كاملة.

وهنا لا بد من التذكير بأنه يوم انسحب البريطانيون من فلسطين، فإن إخفاق الأمم المتحدة في توفير متطلبات الأمن الأساسية لسكان فلسطين من العرب واليهود، كان السبب المباشر الذي وقف وراء المعاناة والآلام التي تم "تكبيد الشعبين" أواخر عقد الأربعينيات بها، بما في ذلك المصادمات التي اندلعت بينهما بادئ الأمر، واستعار دوامة العنف، ودخول الجيوش العربية إلى ساحة الحرب، وما تلى ذلك من عقود طويلة من العداء والكراهية. وإذا كان يتعين على إسرائيل المعاصرة الاعتراف بدورها في هذه الأحداث المأساوية وتحمل تبعاتها، فإن على المجتمع الدولي ككل، القبول بمسؤوليته أساساً عن وقوع النكبة، من خلال الإقرار بصورة جدية بالمظالم التي اقترفت، والعمل بنزاهة وإخلاص على تقديم التعويضات للاجئين الفلسطينيين الحاليين.

الوفاء بالحقوق

على الإدارة الأمريكية أن تتخذ من هذه الحقيقة التاريخية أساساً لإنشاء هيئة دولية، تتولى النظر في جميع المطالبات والدعاوى المترتبة على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والفصل فيها وفقاً للقانون الدولي الحالي والحالات السابقة المماثلة؛ لتمنح - من ثم - أصحاب هذه المطالبات التعويضات المناسبة. وقد تشتمل هذه المطالبات على الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين، وتلك التي تم تكبيد اليهود الذين "فروا من ديارهم" بها في تلك المنطقة، غير أن النظام الذي ستتبعه هذه الهيئة ينبغي أن يُصمم على النحو الذي لا يضع المتقدمين بدعاواهم، يهوداً كانوا أو فلسطينيين، في حلبة التنافس على تعويضات مالية ضئيلة القدر. ومن هنا، بات من الواجب على المجتمع الدولي بأسره تمويل هذه الهيئة، على أن تقوم إسرائيل بتحمل قسط كبير من هذه التمويلات؛ بصفتها طرفاً في أي اتفاق قانوني يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات، ويقضي تأسيس الهيئة المذكورة.

ولا ريب في أن النفقات التي تتطلبها هذه الهيئة ستكون كبيرة إلى حد بعيد. ووفقاً لتقديرات ما يُعرف بمجموعة أيكس Aix Group، (والمجموعة منتدى اقتصادي يضم عدداً من صنّاع السياسة والخبراء الاقتصاديين الدوليين والإسرائيليين والفلسطينيين)، فإن إجمالي المبالغ المقدّرة لتعويضات اللاجئين الفلسطينيين قد يتراوح ما بين 55 و85 من مليارات الدولارات. ولهذا الغرض، يجب على إدارة أوباما أن تتعاون هي وحلفاء واشنطن وشركاؤها لمد هذه الهيئة بالأموال التي تحتاج إليها، على أن تكون مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية كبيرة بصورة تناسبية؛ لتأكيد اعتزام واشنطن مجدداً قيادة الجهود الرامية إلى حسم الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ويمكن تحديد المقدار الدقيق للمساهمة الأمريكية في إطار جهد دبلوماسي، تقوده أمريكا لتأسيس هيئة التعويضات التي هي موضوع البحث وتمويلها. ولعل أحد النماذج القابلة للتطبيق في هذا الشأن، ذلك الذي يرتكز إلى مبدأ توزيع المسؤوليات والذي تتحمل وفقاً له كل من الولايات المتحدة وأوربا وإسرائيل والدول الأعضاء في نظمة المؤتمر الإسلامي وسائر دول العالم، (وفي مقدمتها اليابان، ودول في جنوب شرق آسيا، وأخرى غيرها ممن يهمها كثيراً حسم هذا الصراع؛ كأستراليا وكندا والنرويج)، نصيباً متساوياً تقريباً من التكاليف المالية الواجب توفيرها؛ لتمويل مزيج من برامج إنسانية، وأخرى للتعويضات تؤسس لمصلحة ضحايا الصراع. وقد ترى الولايات المتحدة الأمريكية - بمقتضى هذه العملية - التقدم بمساهمة هي الكبرى التي تنفرد دولة واحدة بتقديمها. (ربما باستثناء إسرائيل)، وإن بدا لزاماً تشاطر العبء في مجمله، وعلى نطاق واسع بين لكثير من الدول المعنية بإشاعة الاستقرار والعدل، في ذلك الجزء الحيوي من العالم.

وعلى الرغم من أن التحقق من صحة المطالبات ودفع أقيامها يتطلب صوغ إجراءات عمل معقدة، ومع أن دفع التعويضات ينبغي له أن يكون جزءاً من عملية متعددة المراحل لتطبيق اتفاقية سلام شاملة ونهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن على هيئة التعويضات الشروع في مراجعة هذه المطالبات، والتيقن من صحتها في الوقت الذي تجرى فيه المفاوضات ذات الصلة بذلك. وينبغي أن تتاح للاجئين القدرة على التقدم بمطالباتهم بالسرعة نفسها التي يتم فيها الاتفاق على إنشاء فرق العمل القانونية والمؤسسية وأطرها،

وعلى أن يتم تقويم هذه المطالبات وتصديق صحتها بأسرع وقت ممكن، وبما يتناسب وطبيعة الوضع السائد. وهذا الأمر من شأنه أن يضمن للاجئين إقامة العدل، ويُطمئنهم إلى أن إبرام اتفاق سلمي شامل وتطبيقه سيسفران عن تحقق مردودات ومنافع حقيقية.

حق العودة

يُدرَج حق العودة على قائمة القضايا الصعبة ذات المحصلة الصفرية التي يجب حسمها على طاولة مفاوضات الوضعية النهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وشأنها شأن المسألة البالغة الحساسية المتعلقة بالأماكن المقدسة في القدس؛ فهي حقاً القضية الأكثر إثارة للخلاف والجدل، ولطالما تم بالفعل التعامل وإياها بشكل مستفيض في مناسبات شتى في سياق مباحثات غير رسمية تارة، أو على مضمار ما يعرف بدبلوماسية "المسار الثاني" تارة أخرى، وكل المؤشرات ترجح أن أياً من الطرفين لن يتقدم بعرض رسمي نهائي إلا في المراحل المتأخرة جداً من هذه العملية. ومن المنطقي القول: إن قبول الفلسطينيين بحل الدولتين ينطوي ضمناً على فرض قيود كبيرة، على ممارسة حق اللاجئين الفلسطينيين، (وذريتهم والمنحدرين منهم)، في التحرك عبر حدود إسرائيل قبل عام 1967. فلو أن خمسة ملايين فلسطيني دخلوا إسرائيل، فإن الأغلبية السكانية في الدولة اليهودية ستكون من العرب، بيد أن الخروج باستنتاجات منطقية شيء، واتخاذ الشعب الفلسطيني قراراً جاداً ومدروساً بأن إيجاد حل وسط لهذه المسألة – وإن كان مؤلماً – يوفر السبل المثلى إلى مستقبل يحقق الإنصاف والكرامة الإنسانية لهذا الشعب بأسره، شيء آخر.

وفي الوقت الذي يجهد فيه الشعب الفلسطيني نفسه في التعامل وهذه الخيارات، فإن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعها بعامة تطبيق عدد من الخطوات التي تساعد الفلسطينيين على اتخاذ القرار المناسب. والعنصر الأساسي في هذا الخصوص هو طمأنة الفلسطينيين إلى أن اللاجئين وذريتهم سيمنحون خيارات عملية عدة؛ فالفلسطينيون الذي يفضلون عدم ممارسة حقهم في العودة، أو أولئك الذين سيخضع حقهم هذا لقيود تفرضها اتفاقية الوضعية النهائية، ينبغي منحهم تعويضاً مادياً كبيراً من جانب المجتمع الدولي (بما فيه إسرائيل)؛ بقصد الاعتراف بحقٍّ اسمُه حق العودة، والإقرار بأن فقدانه أو فرض قيود عليه يؤهلان صاحبه الحصول على تعويض منصف.

وعلاوة على ذلك، يتعين على الولايات المتحدة وشركائها في أنحاء العالم كله اتخاذ التدابير التي تضمن أنه ما من فلسطيني سيظل من دون دولة ينتمي إليها، وأن الفلسطينيين قاطبة سينعمون بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كاملة. وثمة حاجة إلى إعداد برامج تستهدف دمج فلسطينيي الشتات بالمجتمعات التي يعيشون فيها الآن، والسماح لهم بالهجرة داخل منطقة الشرق الأوسط أو منه، وضمان توفير الفرص الملائمة لهم. ولا ينبغي لبرامج مثل هذه أن تؤثر سلبياً في المفاوضات التي تُجرى بشأن حق العودة؛ ففي الوقت الذي ينتظر فيه الفلسطينيون حصيلة هذه المباحثات، يصبح المجتمع الدولي ملزماً بالتحرك بشكل حاسم وفاعل لوضع خيارات لائقة في متناول أيديهم.

ولا يجوز أن تُقصَر الجهود الرامية إلى خلق مستقبل واعد للفلسطينيين على الدول العربية فحسب، فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والدول الأوربية وغيرها من دول العالم يجب أن تكون على استعداد لمنح الفلسطينيين تأشيرات هجرة. ولا بد من حصول الدول النامية التي ستوافق على استقبال الفلسطينيين على مساعدات مناسبة من المجتمع الدولي؛ لئلا يتملك مواطني الدول الفقيرة الإحساسُ بأن حكوماتهم تحوّل أموالها عن مسارها الأصلي؛ لتوظيفها في إيواء وافدين جدد. ومن الواجب أن تحصل دول؛ مثل الأردن وسورية - وكل واحدة منهما تشكل مثالاً فعلياً في هذا السياق - على تعويضات مناسبة؛ إكراماً لما سبق لهما أن بذلتاه من جهود في هذا المضمار.

مهندس السلام

إن إدارة أوباما ستجد نفسها بحاجة أيضاً، إلى معالجة الخلل البنيوي الذي أصاب عملية السلام، والذي ظهر، بادئ ذي بدء، في رجحان كفة المفاوضات بقوة لمصلحة الإسرائيليين؛ فعندما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل، إنما امتثلوا لمطلبها الأساسي لهم، على حين لم يحصلوا في المقابل إلا على الحق في بدء حوار معها، فما عاد أمامهم من مناص إلا طرح أكثر أوراقهم قيمة على طاولة التفاوض، بينما أمكن الإسرائيليين أن يحتفظوا لأنفسهم بأفضل أوراقهم. غير أن مسار هذا الخلل انقلب في آخر الأمر، وإسرائيل هي

الطرف الذي بات يتعين عليه الآن تقديم تنازلات رئيسية: الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتفكيك المستوطنات والنقاط العسكرية، والاعتراف بدولة فلسطينية. إسرائيل هي من يجب عليها اليوم وضع أوراقها على الطاولة، أملاً في أن الفلسطينيين سيعاملونها بالمثل؛ فيوفروا لها الأمن الذي تنشده. (ثمة خيارات بغيضة بانتظار الفلسطينيين أيضاً؛ فالتفاوض حول حق العودة، والتوصل إلى اتفاق بشأن الحدود لا بد أن يخيبا أمل الكثير من اللاجئين. ومع هذا، فإن الفلسطينيين سيحصدون ثمار أي تنازلات تقدم لهم في إطار هذه القضايا، حالما تمسك الدولة الجديدة بزمام السيطرة على أراضيها، وسيواصل الإسرائيليون العيش على أمل استمرار تعاون الفلسطينيين وإياهم إلى ما لا نهاية، إزاء ما يتعلق بالقضايا الأمنية).

وعلى أي حال، ففي عهد إدارة كلينتون كانت لهذا الخلل الجوهري آثار سلبية خطيرة في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط؛ ففي اللحظة التي لعب فيها عرفات ورقة الاعتراف بإسرائيل، أمسى بحاجة إلى إحراز تقدم سريع على طاولة المفاوضات وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع؛ بغية المحافظة على موقعه السياسي بين الفلسطينيين. أما على الجانب الآخر، فإن إسرائيل حين حصلت بالفعل على ما رأت أنه المكسب الأكبر المتاح لها، صارت تتمنع عن الانتقال إلى مرحلة جديدة، ربما سيجب عليها فيها تقديم تنازلات موجعة مقابل نتائج غير مؤكدة. إن المحصلة – كما أسهب في وصفها دنيس روس في يومياته التي بذل في صوغها الكثير من الجهد والعناية – كانت ماثلة في نشوء علاقة بين الطرفين، وأفضت إلى تبدد الثقة بينهما أكثر فأكثر، وإلى إضعاف الموقع السياسي لدعاة السلام الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، وإلى انهيار عملية السلام في آخر المطاف، وخروج العناصر المتشددة منتصرة على الصعيد السياسي في كلا المعسكرين.

وإذ تتجه إدارة أوباما صوب إعادة بناء زخم السلام، فهي بحاجة إلى إصلاح مواطن الخلل التي زادت تعقيد ما كان سيكون في الأصل عملية ملتوية في شتى الظروف والأوضاع، وسيجب عليها خلق توازن أدق، ما بين الالتزامات الملقاة على عاتق الطرفين، والفوائد التي ستُحقَّق لهما في الوقت الذي تمضي فيه المفاوضات إلى الأمام. الفلسطينيون

ابتداءً، بحاجة إلى تعهد أوضح، إزاء ما يتعلق بأمد المحادثات وبالمكاسب التي ستتمخض عن أي اتفاق يتم التوصل إليه، أما الإسرائيليون فهم بحاجة إلى ما يقوي قناعتهم أن الدولة الفلسطينية المقبلة، ستمتلك الوسائل والدوافع اللازمة التي تمكّنها من الوفاء بعهودها في تحقيق الأمن الذي تريده إسرائيل.

وبالنسبة إلى كلا الطرفين، فإن أي تعهدات قوية وصادقة يقطعها المجتمع الدولي على نفسه حيال الكثير من القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إليهما، يمكن أن تضفي المصداقية ثانية على عملية السلام، وتسهم في تعبئة الدعم الشعبي المطلوب لجعلها قابلة للتطبيق.

ومن بين الأهداف التي يتعين على الإدارة الجديدة وضعها نصب عينيها إعداد حزمة من حوافز تنسجم والتوجهات التي من شأنها تشجيع تلك الجماعات الفلسطينية التي مابرحت حتى الآن ترفض الاعتراف بإسرائيل على الالتحاق بركب عملية السلام. وبهذه الطريقة، سيمكن الفلسطينيين أن يأتوا إلى الجولة المقبلة من المفاوضات بفريق موحد، يتميز بتمثيل أوسع نطاقاً للتيارات السياسية الفلسطينية الرئيسية. ولعل جعل اتفاق السلام أكثر جذباً للفلسطينيين، وجعل الحركات السياسية الرافضة في العملية السلمية مشتركة، سيساعدان على معالجة الهواجس التي تشغل بال إسرائيل حيال العلاقات التي ستقوم مستقبلاً بين الدولتين. ولنا أن نضيف هنا هدفاً آخر، نراه في السعي للتقليل من مخاوف إسرائيل؛ بجعل الالتزامات المالية التي تدفع للفلسطينيين والمنافع المحققة لهم مرهونة بتنفيذهم شروط الاتفاق وأحكامه تنفيذاً تاماً؛ وهذا يعني أنه سيكون على الدولة الفلسطينية القادمة الوفاء بكل تعهداتها الأمنية؛ كي تضمن الاستفادة بشكل مستمر من بنود الاتفاق.

وعلى إدارة أوباما – إضافة إلى ذلك – أن تتخذ من الخطوات ما يكفل حشد دعم واسع من جانب الرأي العام الإسرائيلي لمصلحة التوصل إلى تسوية سلمية. ومرة أخرى، على هذا الصعيد أيضاً، ستكون الإدارة الجديدة بحاجة إلى مساندة الحلفاء والأصدقاء لها، ومساندة الأوربيين منهم بخاصة.

تركيز الاهتمام على الطرفين

لم يَغبْ عن ذهن كوبرنيكوس، حتى وهو ينظر إلى الشمس على أنها مركز المجموعة الشمسية، أنه إنما يعيش على كوكب الأرض. وعلى النحو ذاته، فإن نقل مركز اهتمام واشنطن صوب هموم الفلسطينيين وشواغلهم لا يعني وجوباً، إغلاق قنوات الدعم لإسرائيل والتعاطف وإياها، بل إن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيز جهودها على عملية السلام يمكن أن تدر على إسرائيل أيضاً مكاسب كبيرة على المدى الطويل؛ فإذا ما عقد المجتمع الدولي عزمه على تحمل المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية المالية عن محنة الفلسطينيين، فهو بهذا سيتيح لإسرائيل الفرصة لإغلاق ملف تعويضات الفلسطينيين إلى الأبد نهائياً. كما أن وضع آلية تسهم في تعويض اللاجئين الإسرائيليين القادمين من دول العالم العربي وتمويلها، يمكن أن يخففا حدة نزوع الكثير من الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن دولاً كثيرة في هذا العالم، تتبنى مقاربة أحادية الجانب في التعامل وقضايا اللاجئين. وفي حال جعلت إدارة أوباما الفلسطينيين يلتزمون التعايش السلمي وإسرائيل اختباراً أساسياً لعملية السلام، فإنها تكون بذلك، قد نقلت محور الاهتمام إلى الموقع الذي يرى أغلب الإسرائيليين أنه ينتمي إليه حقاً.

وفي هذا السياق، يتعين على إدارة أوباما الدخول في حوارات جادة وصريحة مع إسرائيل؛ لتحديد ما الذي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فعله – إضافة إلى ما فعلوه – كي يقنعوا إسرائيل بالمخاطرة في تقديم التضحيات؛ كي تمنح السلام فرصة جديدة. وليس خافياً أن جذور دعم إسرائيل ومساندتها تمتد عميقاً في نفوس الأمريكيين، ومن المرجح أنها ستزداد عمقاً كلما اقتربت من التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين؛ وهنا تبدو الإدارة الجديدة بحاجة إلى توظيف هذا الدعم؛ بقصد تشجيع الحكومة الإسرائيلية على التقدم بمبادرات بشأن مسائل حساسة تتصل بوضعية القدس والأراضي المحتلة، ولاسيما أن أعداداً متزايدة من الساسة الإسرائيليين باتت تقرّ بوجوب اتخاذ خطوات كهذه.

وعلى صعيد آخر، فإن تحقق فرص التوصل إلى تسوية عادلة بالنسبة إلى الفلسطينيين وإنهاء الاحتلال يمكن أن يمهد السبيل أيضاً، إلى حقبة جديدة من العلاقات الأوربية– الإسرائيلية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ليست البلد الوحيد الذي يصب إنهاء الصراع في

مصلحته، وعلى واشنطن أن تعمل وحليفاتها في الاتحاد الأوربي معاً، على الخروج بحزمة جديدة من الحوافز المهمة التي يمكن أن تقنع إسرائيل أن عائدات السلام ومنافعه تفوق الثمن الواجب دفعه أهمية وشأناً. وعليها في الوقت عينه أن تمارس ضغوطها على شركائها في حلف الناتو؛ بهدف التقدم بضمانات مشروطة، في أن عقد اتفاق سلام إسرائيلي-فلسطيني سيفتح أبواب الحلف على مصراعيها أمام الدولة اليهودية. وربما يصبح من الضروري أن يعقب ذلك تعاون أوثق بإسرائيل، ودعم أكبر لها من دول أوربية رئيسية، إزاء ما يتصل بالسياسة المتبعة حيال إيران. كما أن على الاتحاد الأوربي نفسه العمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة؛ لضمان أن تتمخض أي اتفاقية سلام إسرائيلية-فلسطينية شاملة يتم التوصل إليها، عن اعتراف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بإسرائيل، وتطبيع العلاقات بها، وأن يتزامن إبرام هذه الاتفاقية أيضاً، وقبول إسرائيل في عضوية "مجموعة دول أوربا الغربية ومجموعة دول أخرى" داخل منظمة الأمم المتحدة. وقد يكون على الاتحاد الأوربي الترحيب بانضمام إسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة إلى السوق الأوربية الموحدة، بأسرع وقت وأتم وجه ممكنين، وتقديم المعونات لكلتا الدولتين عند الاقتضاء.

إن إدارة أوباما - بأي حال من الأحوال - ليست ملزمة بإعطاء الأفضلية للإسرائيليين على الفلسطينيين، أو بالعكس، بل إن عليها فتح قنوات اتصال بكلا الجانبين وحوار معهما، بأقوى مما فعلت الإدارات الأمريكية السابقة، واستثمار كل سلطات الرئاسة الأمريكية؛ بغية وضع استراتيجية سلمية شاملة. ولربما كان هذا هو الخيار الأصعب الذي سيواجهه الرئيس الجديد، ولكن إحراز تقدم حقيقي يظل أمراً ممكناً. وفي أقل التقديرات، فإن أوباما سيبقى قادراً على تغيير قواعد الحوار والجدل في الشرق الأوسط، وهذا ذاته إنجاز لا تمكن الاستهانة به.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة الدراسات المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة.
2. يُشترط أن تكون الدراسة المترجمة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر ترجمة الدراسة في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم ترجمة الدراسة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث الأصلي أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
1.	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2.	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3.	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
4.	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5.	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6.	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7.	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8.	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9.	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10.	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11.	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12.	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا...المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14.	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15.	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16.	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17.	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18.	جدلية الصراعات العرقية ومشروعات النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19.	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

20. اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21. القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22. الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24. النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25. سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26. سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27. الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28. العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29. العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30. الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31. الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32. التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33. اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34. السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
35.	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36.	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37.	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38.	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39.	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40.	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41.	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42.	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43.	مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44.	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكى

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.51	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
.52	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
.53	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
.54	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
.55	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
.56	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
.57	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
.58	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
.59	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
.60	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
.61	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
.62	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
.63	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
.64	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
.65	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
.66	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
77.	إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كوندوليزا رايس
78.	الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين-ألبراندت وأندرو سمول
79.	التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت- هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80.	أزمة الغذاء العالمية	أليكس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81.	عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاســم:

المؤسسة:

العنوان:

ص. ب: المدينــة:

الرمز البريدي:

الــدولة:

هــاتف: فـاكـس:

البريد الإلكتروني:

بدء الاشتراك: (من العدد: إلى العــدد:

رسوم الاشتراك*

للأفـراد: 220 درهماً 60 دولاراً أمريكياً

للمؤسسات: 440 درهماً 120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويـل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ac) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ac

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ac

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة

هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



ISSN 1682 - 1211

ISBN 978-9948-14-014-6

